

الفصل الثامن

معركة بين دُستورين

المذكرة التي أرفق بها دستور سنة ١٩٣٠ - لماذا لم نجد صدقاً في النفوس - ازدياد بطش الوزارة بخصوصها - سيف المعز وذوهم - ازديادنا شدة في المعارضة - دستور الأمة ودستور الحكومة - إنذار « السياسة » وتعطيلها ، وتعطيل كل جريدة تحل محلها - كتاب « السياسة المصرية والانتقال الدستوري » ومصادره - نشاط المبشرين بالمسيحية ومقاومتنا لهم - اتفاق الأحرار الدستوريين والوفد لمقاومة دستور الحكومة - لجنة الاتصال ومحاولة السفر إلى طنطا - السفر إلى بني سويف ومحاصرته في محطتها - سفر محمد محمود باشا والنحاس باشا ومن معهم إلى بني سويف بالسيارات في غفلة من الحكومة - المظاهرات في المدينة وإطلاق الرصاص بها وإعادة الزعماء والتحقيق معهم - المنسوب السامي البريطاني وفكرة الوزارة القومية - قبول الأحرار الدستوريين لها وانقسام الوفد في أمرها - إصرار النحاس باشا ومكرم باشا على رفض الفكرة بتاتا - حديثي مع عدلى باشا بشأنها واعتذاره عن عدم تأليف الوزارة إلى أن يجمع عليها الوفد والدستوريون - النحاس باشا بفصل أنصار الفكرة من الوفد فيكرهم محمد محمود باشا - صدق باشا يجهد للانتخابات - الدستوريون والوفد يقررون مقاطعتها - الأمة تقاطع الانتخابات فتعلن الحكومة أنها اشتركت فيها - قضية الخطابات المزورة ومحاولة البوليس تلويث اسم محمود غالب باشا رئيس المحكمة - صدق باشا يخلق حزب الشعب بقوة الحكومة - رسالات صادق باشا إلى - صدق باشا يهدد والنيابة تكرار التحقيق مع « السياسة » - سموا الروح المعنوية عند محرري السياسة وعماها جميعاً - النيابة تقدم محمد محمود باشا وتقديمي إلى المحاكمة - صدق باشا يصاب بالشلل ثم يسافر إلى أوروبا للاستشفاء - عودته من أوروبا معاني واضطراره مع ذلك للاستقالة - وزارة عبد الفتاح باشا يحيي وانفضاض حزب الشعب من حول صدق باشا - تحقيقات كورنيش الإسكندرية - عبد الفتاح يحيي باشا يحاول عبثاً أن يقاوم مع الدستوريين - مشكلة بين عبد الفتاح باشا والمنسوب السامي البريطاني - قضية نزاهة الحكم - حديث بيني وبين النائب العام - الحكم بالبراءة في قضية نزاهة الحكم - الإنجليز يفكرون في تغيير الوزارة - ظهورهم على مسرح السياسة المصرية وطريقهم في ذلك .

منذ اعتزم صدق باشا إبدال دستور سنة ١٩٢٣ بالدستور الذي أصدره في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ، شعر بما ينطوي عليه هذا العزم من جلال الخطر ، وبأنه لا بد له من إقناع الأمة ، أو طوائفها المتعلمة على الأقل ، بأنه لم يغضب الشعب حقاً ، وإنما نظم هذه الحقوق بخير مما نظمها دستور سنة ١٩٢٣ ، وكفل بذلك إزالة المساوئ التي نجمت

عن تطبيق هذا الدستور . ولهذا الغرض أرفق الدستور الجديد بمذكرة إيضاحية للأسباب التي أدت إلى تعديل الدستور . وأشهد لقد بذل واضعو هذه المذكرة من العناية في حسن صياغتها ، وفي إقامة الأدلة التي يعتقدونها مسوغة عمل الحكومة ، ما هو جدير بإعجاب قارئها وإن اختلف مع واضعها في الرأي أشد الاختلاف .

على أن هذه المذكرة لم تظهر إلا يوم ظهر الدستور الجديد ، أى بعد أربعة أشهر من تولي صدقي باشا الحكم . وفي خلال هذه الأشهر الأربعة كانت الخطة التي سار عليها صدقي في الحكم خطة بطش بخصومه ليس كمثله بطش . عطل صحف الوفد أو طائفة منها ، وقمع بالشدة المتناهية كل محاولة بذلها الوفد لمعارضته ، فلم تكن مذكرته ، وإن بلغت من جمال الصياغة ودقة المنطق أعظم مبلغ ، لتقنع هؤلاء الخصوم بأنه على حق فيما صنع .

ثم إنه لم يجاملنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، بمعاملة الصديق الذي يريد إقناع صاحبه بأنه صنع الخير ، ولم يفكر أثناء كان يضع دستوره الجديد في أن يطالعنا بشيء من أمره ، فكان لذلك أثره في نفوس كثيرين منا . هذا إلى أننا ، نحن محرري السياسة وأنا في مقدمتهم ، كنا مقتنعين تمام الاقتناع بأن الدافع الحقيقي لتعديل الدستور لم يكن فكرة إصلاح ، بقدر ما كان فكرة تغليب للسلطة التنفيذية على حقوق الشعب وممثليه في البرلمان . لهذا كله نظرنا إلى المذكرة نظرة ريبة وحذر . وزادنا ارتياباً أننا رأيناها تلمس في التذليل الأمثلة من دول أدنى في نظمها إلى الدكتاتورية منها إلى الديمقراطية الصحيحة . لهذا كله لم تترك المذكرة التفسيرية . أثراً يذكر في نفس الجمهور المثقف ، ولا في نفس جمهور المتعلمين كافة .

وزاد في ذلك أنها يوم ظهرت لم تجد صدق في الصحف . فلم يكن للحكومة يومئذ صحيفة واحدة تدافع عن سياستها عن عقيدة وإيمان . ولذلك بذل صدق باشا بنفسه من الجهد أعظمه . فما كان أكثر أحاديثه وردوده في الصحف المحايدة كالأهرام والمقطم ! لكن الصحف المعارضة ، والسياسة بنوع خاص ، كانت تهاجمه كل يوم مهاجمة بالغة غاية العنف ، وكانت هذه المهاجمة تلقى سميحاً ، لأن خطة العنف التي سار هو عليها كانت تعتبر مثالا لما ينطوي عليه الدستور الذي وضعه من مبادئ . لهذا كانت أحاديث صدق باشا وصيحاته تذهب مع الريح ، ولا يبقى من أثرها إلا أنها صادرة عن رئيس الوزارة القوى بسلطان الحكم ، والذي لم يجد من الرأي العام المصري كله أى سند .

وكان صدق باشا يزداد في معاملة خصومه كل يوم شدة ، مما أدخل في روع الناس

جميعاً أنه لا سند له في الشعب ، وأنه إنما يستند إلى سلاح الحكم ، سلاح الجند ، سلاح رجل البوليس . ومن آيات بطشه وشدته أنه أمر النيابة بالتحقيق مع رجل كمحمد محفوظ باشا ، له بين أهله وأهل مديريته جميعاً مكان ملحوظ ، ولد في الاعتبار العام مركزه وتقديره : وقد فعل مثل هذا مع كثيرين ، وأمر المديرين في الأقاليم بأن يأخذوا الناس بكل عنف وشدة ، فمن خضع منهم لسلطان الحكم أغدق عليه صدق باشا من ذهب المعز قدر ما أربه قبل ذلك بسيفه . كان زميلي في الدراسة ، هارون سليم باشا ، هو مدير الدقهلية إذ ذاك . ولقد ذهبت يوماً إلى بلدتي كفر غنام ، فحدثني والدي بأنهم بعثوا يسألون عن أمر هنالك لعلهم يجدون فيه مأخذاً وموضعاً للتحقيق . قال والدي يحدثني : وقد طلبت إليهم في البيت أن يعدوا لي ثياب الشتاء التي تصلح في السجن ، مقدراً أنهم سيصنعون معي صنيعهم مع محفوظ باشا . وفي تلك الأثناء استصدر مدير الدقهلية من مجلس المديرية قراراً بهدم منزل لعبد الجليل بك أبو سمرة بناحية بدواي على مقربة من المنصورة ، بحجة أنه مأوى للصوص ، لغير شيء إلا أن عبد الجليل بك كان من الأحرار الدستوريين المتعصبين لفكرتهم في مقاومة صدق باشا لأنه أبدل بالدستور دستوراً آخر . وإذ كانت الأزمة المالية العالمية قد امتد أثرها إلى مصر ، فهبطت أسعار الأقطان وأسعار الأراضي ، فقد كان صدق باشا يدفع البنوك لطرح أملاك المدينين من خصومه في المزاد لبيعها جبراً ، فإن أذعن الخصم عاونه صدق باشا عند البنك وحفظ عليه أرضه ، وإلا كان ضياع ملكه وخراب بيته بعض ما يستحقه .

لم يرهبنا هذا البطش ، ولم يزعجنا هذا الطغيان ، بل حفز من عزائمنا وقوى من روحنا المعنوية فازدادت معارضتنا عنفاً ، حتى لقد كانت السياسة تصدر كل صباح وفيها أكثر من مقال بالغ في المعارضة غاية الشدة . وفيها إلى جانب ذلك صورة كاريكاتورية تعبر عن معنى من المعاني القائمة بنفس الشعب تصويراً لهذا البطش وهذا الطغيان . ولم يقف الأمر عند ذلك ، بل كانت الاجتماعات تعقد في نادى الأحرار الدستوريين ، يلتقي فيها إبراهيم بك الهلباوي ومحمد علي علوبه باشا وغيرهما من خطباء الحزب ، خطباً نارية تنديداً بهذا العبث بالدستور على نحو يخالف كل أحكام الدستور . فتعديل الدستور أو تنقيحه له قواعد منصوص عليها فيه . والجرأة على تعديله على النحو الذي حدث يجعله دون القوانين احتراماً ، بل يجعله ، على تعبير علوبه باشا في إحدى خطبه إذ ذاك ، أقل احتراماً من لائحة الترع والجسور وأمثالها من اللوائح .

وما أشد فعل الألفاظ في نفوس الجماهير في مثل هذه المعارك ، وبخاصة إذا رسمت هذه الألفاظ صورة حقيقية للواقع ! ففي إحدى المقالات التي كتبها يومئذ أسمى دستور سنة ١٩٢٣ دستور الأمة ، وأسمى دستور صدق باشا دستور الحكومة ، وعقدت المقارنة بين الدستورين ، فإذا جميع الصحف تتحدث بعد ذلك عن دستور الحكومة ودستور الأمة ، وإذا صدق باشا يجد هذه العبارة من الشدة في تصوير الواقع بحيث جعل يقاومها في أحاديثه جهد الطاقة . ولم تكن صحف الوفد أقل تكراراً لعبارة دستور الحكومة ودستور الأمة من جريدة (السياسة) . وابتسمت فيما بيني وبين نفسي ، لأن دستور سنة ١٩٢٣ هو الذي وصفه سعد زغلول باشا بأنه الدستور الذي وضعته لجنة الأشقياء ، فلما تولى هو الحكم وصفه بأنه دستور وضع على أحدث المبادئ العصرية ، ثم أصبح بعد ذلك دستور الأمة ، تقاثل في سبيله وتبذل الجهد غاية الجهد لاستعادته . على أن ابتسامتي هذه لم تضعف في قليل ولا في كثير من شدي في الدفاع عن دستور الأمة ، ومحاربتى صدق باشا لما صنع به . حدثني أخى الأصغر يوماً وسألني : علام أعتمد في مقاومة صدق باشا ، وتحت يده من جاه الحكم وسلطانه ما لا سبيل إلى التغلب عليه ؟ ! وكان جوابي : إن كل عدد من جريدة (السياسة) يساوى عشرات من الجند الذين يعتمد عليهم صدق باشا ، وأنا لذلك مطمئن إلى أنني منتصر في المعركة آخر الأمر لا محالة ، وإن كنت موقناً بأنها ستطول ، وستقتضيني وتقتضى حزب الأحرار الدستوريين جهداً شاقاً وتضحية جسيمة قد لا يستطيع كثيرون الصبر على احتمالهما .

لم يطق صدق باشا صبراً على احتمال معارضة (السياسة) . ولما كان الأمر الملكي الذي صدر به الدستور قد نص على أن أحكام هذا الدستور لا تنفذ إلا يوم يعقد البرلمان ، ولما كان هذا الأمر يتيح لصدق باشا أن يعطل الصحف بعد أن يندرها - فقد أندرنا ، فلم يزدنا إنذاره إلا قوة في المقاومة وشدة في المعارضة . فكررت الحكومة إنذارها الأول ، ثم عطلت جريدة السياسة بعد أن أيقنت أنني وزملائي في تحريرها لا يرهبننا الإنذار ، ولا يخيفنا ما قد يترتب على تعطيل (السياسة) من ضيق أرزاقنا .

والحق أننا لم نكن نخشى من ذلك شيئاً ، لأننا كنا متضامين مع الحزب في عملنا كل التضامن ، وكانت شدة الحكومة تزيد تضامنا قوة . ولم تمض أيام على تعطيل السياسة حتى اتفقنا مع صاحب جريدة (الفلاح المصري) ، الأستاذ جاد بطرس جاد ، فأصدرنا جريدته عن مطبعة السياسة وبقلم تحريرها ، وجعلنا نمضى المقالات بأسمائنا ، فكان صدورنا حافزاً

للناس على قراءتها كما كانوا يقرءون السياسة ، بل أكثر مما كانوا يقرءون السياسة . وضاق صدق باشا ذرعاً بما صنعنا من ذلك فأصدر أمره بتعطيل (الفلاح المصرى) وتعطيل كل جريدة تحل محل جريدة السياسة ، واطمأن بذلك إلى أنه استراح من أقلامنا ومن عنف معارضتنا ومن شدة وطأتنا عليه .

على أن تعطيل جرائدنا لم يرعنا ، ولم يدخل اليأس إلى نفوسنا ، ولم يحملنا على أن نقف مكتوفى الأيدي . فقد فكرت فى أن نضع كتاباً نطبعه عن هذا الانقلاب الدستورى ، وأشار على محمود باشا عبد الرازق بأن نجعل كلمة (السياسة) فى عنوانه . وتعاونت مع زميلى فى تحرير السياسة ، الأستاذ إبراهيم عبد القادر المازنى والأستاذ محمد عبد الله عنان ، ووضعنا الكتاب بعد أن اتفقنا على فصوله ، واختار كل منا الفصول التى يكتبها ، واختارنا له عنواناً (السياسة المصرية والانقلاب الدستورى) . وفى شهر أو نحوه تم تحرير الكتاب وطبعه وإعداده للصدور . وبينما نحن على أهبة دفعه إلى باعة الصحف ليصل إلى أيدي القراء ، إذ جاء البوليس فصادر نسخته العشرة الآلاف التى طبعناها . ولم يكن فى القانون ما يبيح مثل هذه المصادرة . فجعلت أتردد على النائب العام بعد أن قدمت له شكواى مما حدث ، وسألته أن يحقق هذه الشكوى ، وأن يحقق ما فى الكتاب إن كان فيه ما يعاقب القانون عليه ، فإذا النائب العام لا يحقق ، وإذا هو يعدنى كلما قابلته بأنه سيقراً الكتاب ليرى ما إذا كان فيه ما يخالف القانون . ولم يصدر أمره بالإفراج عن الكتاب إلا بعد أن انقضى أكثر من شهر على مصادرته ، وبعد أن خيل إلى الحكومة أن هذا الزمن لا يجعل له من الأثر فى رأى العام ما كان مقدراً له لو أنه أذيع فى الناس غداة الفراغ من طبعه .

وإننا لفي هذا الطور من أطوار المعركة إذ حدث حادث اهتزت له البلاد ، وكان له فى موقفنا وفى موقف الحكومة أثر عميق . ذلك أن نشاط المبشرين بالمسيحية ظهر فجأة فى ثوب مخوف ، وتناقلت الصحف يومئذ أن الجامعة الأمريكية بالقاهرة هى مصدر هذه الدعايات التبشيرية ، وأن بها أركان الحرب التى تنظم هذه الدعايات . وكان غريباً حقاً هذا النشاط الذى أبداه المبشرون ، والذي لم يسمع بمثله من عشرات السنين . فقد امتد هذا النشاط من القاهرة إلى بور سعيد وإلى غيرها من المدن والأقاليم ، وقد تحدثت الصحف عن وسائل الإغراء التى يلجأ إليها المبشرون لحمل السذج على اعتناق المسيحية ، ولتنصير الأطفال

الأبرياء من أبناء المسلمين الفقراء . وارتاع الناس لهذه الحملة التبشيرية أيما ارتياح ، وجعلوا ينظرون إلى موقف الحكومة منها نظرة كلها عدم الرضا . وتألفت جمعية لمقاومة هذا التبشير كانت تجتمع في دار الشبان المسلمين ، وكنت من أعضائها ، وكان من أعضائها كذلك الشيخ محمد مصطفى المراغي الذي كان شيخاً للأزهر في سنة ١٩٢٨ ، فلما لم يستطع أن ينفذ آراءه في إصلاح الأزهر استقال من مشيخته . وكان انضمامه إلى هذه الجمعية التي تقاوم التبشير مما زادها قوة في نظر الرأي العام ، ومما دعا صدق باشا ليحسب لهذا الجوالجديد كل حساب .

كانت الصحف تنشر عن هذه الحركات التبشيرية كل يوم جديداً ، وكنا نتوجه إلى الحكومة نطالبها بحماية السذج والأطفال من هذه الدعاية الخطرة . ولقد كنت من أشد الأعضاء تحمساً لمقاومة هذا التبشير ، لا من حيث إن هذه المقاومة تغذى حركة المعارضة لصدقي باشا ووزارته ، ولكن اقتناعاً مني بأن هذه الحركة يقصد بها إلى إضعاف ما في النفوس من ثقة بدين الدولة ، ولما تنطوى عليه من قصد سياسي هو إضعاف معنويات الشعب بإضعاف عقيدته ، وإن لم يبلغ هذا الإضعاف حد ارتداده عن دينه إلى دين آخر . هذا إلى أنني رأيت في هذه الحركة مقاومة لما أؤمن به من حرية الرأي . فأغراء الناس بالوسائل المادية ، لحملهم على تغيير مذهبهم أو عقيدتهم أو رأيهم ، هو محاربة دنيئة لهذه الحرية ، وهو استغلال للضعف الإنساني كاستغلال المراهي حاجة مدينة ليقرضه بالربا الفاحش . والتبشير فضلاً عن هذا مناف لقواعد الخلق ، ما دام يتم في الظلام ، ولا يصارح القائم به الناس برأيه ليناقشوه هذا الرأي ، وليبينوا ما فيه من زيف أو فساد .

كان من أثر هذه الحركة التبشيرية وموقف منها أن دفعني للتفكير في مقاومتها بالطريقة المثلّي التي يجب أن تقاوم بها . ورأيت أن هذه الطريقة المثلّي توجب على أن أبحث حياة صاحب الرسالة الإسلامية ومبادئه بحثاً علمياً ، وأن أعرضه على الناس عرضاً يشترك في تقديره المسلم وغير المسلم . وإني لأذكر في هذه المناسبة يوماً دعاني فيه صديقنا الحر الدستوري العريق عبد الحليم بك العلالي لتناول طعام الغداء في داره ، وكان محمد باشا محمود ضيف الشريف في هذا الغداء ، وكان الشاعر الكبير حافظ بك إبراهيم من حضوره . ولقد تناولنا في أثناء الطعام وبعده حديث الحملة التبشيرية ، وسألت أنا الحاضرين عما يعرفونه من كتب أوربية كتبت عن حياة صاحب الرسالة ، فذكر أحدهم كتاب الكاتب الفرنسي أميل درمنجم عن (حياة محمد) . ولم ألبث حين خرجت أن أقتنيته وعكفت على

مطالعتة حتى فرغت منه ، ثم بدأت أنشر عنه بحثاً في (السياسة الأسبوعية) ، وكانت تظهر إبان تعطيل (السياسة اليومية) . فلما ظهر العدد الذى نشر فيه أول مقال من هذا البحث تخاطفه الناس تخاطفاً ، حتى لقد طلب الباعة ضعف العدد الذى طبعناه ، فشجعتنى ذلك على المضى فى بحثى وعلى الاستزادة منه ، وعلى مراجعة المراجع العربية القديمة التى وضعت فى حياة الرسول ، وفى مقدمتها (سيرة ابن هشام) . وكذلك كان هذا الحادث الذى روعت له مصر ، حادث النشاط التبشيرى ، سبب متابعتى خلال أربع سنوات تمحيص حياة النبي العربى وتعاليمه ، لتصدر بعد ذلك فى كتاب أعتر به أياً اعتراز ، ولا أزال أشعر حتى اليوم باللذة كلما ذكرت بحوثى فيه ، أقصد (حياة محمد) .

* * *

لم نستطع البقاء رازحين تحت عبء البطش الذى فرض علينا بتعطيل جريدة (السياسة) ، فتقدم محمد باشا محمود شخصياً طالباً رخصة بإصدار جريدة باسم (الأحرار الدستوريون) . ولم ير صدق باشا بداً من التصريح بإصدار هذه الجريدة ، ولعله خيل إليه أننا بعد الذى مر بنا سنلتزم جانب الاعتدال . لكننا لم نصنع من ذلك شيئاً ، بل ظهرت (الأحرار الدستوريون) بالشدة التى كانت تظهر بها (السياسة) ، فأنذرت ، ثم عطلت بعد زمن غير طويل من صدورهما .

بدأ بعض إخواننا يفكرون فى أن من الخير أن نتفق مع الوفد فى معارضة صدق باشا وفى محاربة بطشه ، وذلك على الرغم مما كنا نعرفه من أن عدداً غير قليل من الأحرار الدستوريين الصميمين لا يطبقون مثل هذا الاتفاق ، وأنهم قد يندفعون بسببه إلى ترك الحزب والانضمام إلى معسكر الحكومة . لكن محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا ومن كان يفكر مثل تفكيرهما فى هذا الأمر رأوا ، وبحق ، أن الاتفاق مع الوفد أدنى إلى تحقيق ما نقصد إليه ، وأن الاتفاق مع الوفد لن يطول أجله إلى ما بعد ذلك ، وأن الذين تركونا سيعود أكثرهم إلينا متى عادت الأمور إلى نوع من الاستقرار يرجع فيه كل حزب إلى موقفه الأول .

والواقع أن بين مبادئ الأحرار الدستوريين واتجاه الوفدين بوناً شاسعاً ، يجعل من المتعذر إتفاق الحزبين معاً اتفاقاً طويلاً الأجل . ذلك ما تبيناه فى وزارة عدلى باشا فى سنة ١٩٢٦ ، وفى وزارة ثروت باشا سنة ١٩٢٧ ، فالدستوريون حريصون على معاني الحرية الفردية وعلى النظام والقانون أشد الحرص ، أعداء للطغيان فى كل صوره ، يريدون

العمل للارتفاع بالشعب إلى حيث تتقارب طبقاته في إدراك معاني الحياة والحرية .
 والوفديون متعصبون لحزبيتهم ولزعامة زعيمهم ، ولا يابون لذلك أن يقوم الحكم على أساس
 التنكيل بخصومهم ، ويرون في النزول إلى مستوى الشعب لا في الارتفاع بالشعب إلى المستوى
 الذى تتقارب فيه الطبقات ، وسيلة أكيدة لدفع الشعب إلى أغراضهم . هذه الفوارق
 كانت تحول بين اندماج الأحرار الدستوريين والوفديين اندماجاً حاوله سعد زغلول باشا
 في السنة الأخيرة من حياته ، وظلت هذه الفوارق تحول دونه على الرغم من اتفاق الحزبين في
 الهدف في أوقات مختلفة .

اتفقنا مع الوفد لمقاومة صدق باشا وبطشه . ولتنظيم هذه المقاومة ألف الحزبان لجنة
 اتصال كان يمثل الوفد فيها فتح الله باشا بركات ومكرم عبيد باشا ، وكان يمثل الأحرار
 الدستوريين فيها محمد على علوبة باشا وأنا . وكانت هذه اللجنة تجتمع بم منزل فتح الله بركات
 باشا بالزمالك . وأقرت هذه اللجنة في أول اجتماع لها رأياً رآه الأحرار الدستوريون . ذلك
 أن دعوة الشعب للمقاومة والتضحية لا يمكن أن تثمر ثمرة ما إذا لم يتقدم الزعماء صفوف
 الشعب في هذه المقاومة ، ولم يتعرضوا تعرض الشعب للتضحية . أما إن اقتصرَت الدعوة على
 عبارات تنشر في الصحف ، باللغة ما بلغت قوتها وبلغ صدق تعبيرها عما يعانيه الشعب
 في حريته وفي حقوق وطنه ، فلن يكون من أثرها إلا أن تثير إعجاب المثقفين ببلاغة أسلوبها
 وقوة عبارتها . لكنها لم تحرك الشعب إلى عمل إيجابي عنيف منتج .

كيف نفذ هذا الرأي ؟ قررت لجنة الاتصال أن يسافر زعماء الحزبين إلى طنطا
 بالقطار الذى يبرح محطة القاهرة في الساعة السابعة والنصف من صباح يوم من شهر
 أبريل سنة ١٩٣١ . وقبيل الموعد ذهبنا جميعاً إلى محطة العاصمة ، فإذا أبوابها موصدة
 وإذا البوليس يمنعنا بالقوة من دخولها .

أشار بعضهم بالعودة ، فليس في مقدورنا أن نقاوم القوة بالقوة . لكن محمد باشا
 محمود رئيس الأحرار الدستوريين ، والمتحمس لفكرة تقدم الزعماء حركة المقاومة ،
 أبى الاستماع إلى هذا الرأي وتقدم إلى الباب ، ودعا من معه لفتح عنة . واندفع الذين من
 حوله من الأحرار الدستوريين ومن الوفديين فنفلوا أمره فانفتح الباب ، فإذا من خلفه قوة
 من البوليس تريد منع الداخلين . لكن محمد محمود لم يعبأ بهذه القوة من البوليس ،
 بل اقتحمها فسقط طربوشه في الأرض ، فالتقطه رجل ممن معه ورده إليه ، واندفع الكل
 خلف الرجل ووصلنا عربات القطار المسافر إلى طنطا وأخذنا أماكتنا فيها . وحان الموعد

الذى يتحرك فيه القطار فلم يتحرك . وانقضى ربع ساعة ثم نصف ساعة ولم يتحرك القطار . لكن حركة مناورة كانت تجرى ولا علم لنا بها . فقد جرت القاطرة العربات المتصلة بها قبل عربتنا ، ثم جاءت قاطرة أخرى جرت عربتنا وحدها وانطلقت بنا إلى طريق غير طريق طنطا ، ثم ألحقت قاطرة ثالثة العربات التى بعدنا بسائر العربات فى شبرا أو قليوب .

واتجه القطار الذى جر عربتنا إلى صحراء العباسية ثم يمم ناحية الصف بمركز الجيزة . فلما كنا خارج القاهرة ، وكنا مع ذلك قرييين منها ، وقف القطار لعلنا نشعر بأن عملنا غير مؤد إلى نتيجة فنعود أدراجنا . لكن محمد محمود باشا ومصطفى النحاس باشا أصرا على أن نبقى بالقطار لا نبرحه ، حتى نرى ماذا تستطيع الحكومة أن تصنعه .

وفى هذه الأثناء ، وفيما نحن فى القطار ، تجاوزت أنباء ما حدث أرجاء القاهرة وصارت حديث أهلها جميعاً ، فجاء إلينا كثيرون فى سياراتهم ، سيدات ورجالا ، يحملون معهم الطعام والماء ، ويسألوننا إن كنا نريد العودة إلى القاهرة فى سياراتهم . فلما عرفوا تصميمنا جميعاً على البقاء حيث نحن ، لنرى ما سيصنع صدق باشا وزملاؤه ، عادوا هم إلى القاهرة يحملون إلى أهلنا وإلى الناس جميعاً أنباءنا ، ويذكرون لم تصميمنا وعزمنا . وبقينا نحن بالقطار حتى ولى النهار وأقبل الليل فتحرك بنا على مهل ، وجعل يسير حيناً ، ويقف حيناً ، حتى إذا كنا نحو الساعة التاسعة عاد بنا عن طريق حلوان إلى محطة المعسكر بين المعادى وطرة ، وهناك أمرنا بالتزول طوعاً أو كرهاً ، فتركنا القطار وركبنا السيارات التى أقلتنا إلى دورنا ، مطمئنين إلى أننا قمنا بعمل شغل بال الحكومة ، وبال الشعب ، وثبه الجماهير التى عرفت تفاصيله من صحف المساء وصحف الصباح إلى أن الأمر جد خطير ، وإلى أن الشعب المصرى معرض لأحداث لولا جسامتها لما عرض الزعماء أنفسهم هذا التعريض ، ولما وقفت الحكومة منهم هذا الموقف العنيف . ولعل صدق باشا شعر من جانبه بأنه أفسد على الحزبين تديرهما ، حين منعهما من نزول طنطا وتحريك أهلها إلى ما يشبه الثورة ، واطمأن بذلك إلى أنهما لن يفكرا من جديد فى عمل كالذى قاموا به .

ولو أن ذلك كان ، فاكتمى الحزبان بما حدث ، لكان نصر صدق باشا عليهما مؤزراً ، ولآمن الناس بأن ما صنعوا لم يكن إلا مسرحية يكاد جانب الهزل فيها يعدل جانب الجد ، ثم لسكنوا إلى ما صنع صدق باشا بالدستور عجزاً منهم عن مقاومته . لذلك لم تلبث لجنة الاتصال حين اجتمعت بعد ذلك أن فكرت فيما يجب القيام به من جديد ، حفزاً لهمم الناس فى مقاومة الطغيان الذى يوشك أن يهدر سيادة الأمة . واتفقنا على أن نعيد الكرة ،

وأن نذهب إلى بنى سويف ، وبخاصة لأن الوفدين رأوها معقلا من معاقلهم ، وأن أهلها سيكونون معنا إلباً على الباطشين .

وفي الصباح الباكر ، بعد أسبوعين من يوم طنطا ، ركبنا القطار المسافر إلى الوجه القبلى وقد رنا أن مناورة كالتى حدثت يوم اعتزمتنا السفر إلى طنطا قد تقع . لكن القطار قام فى موعده وسار إلى الجيزة ، ثم تخطاها فى طريقه إلى الواسطى ليصل بعد ذلك إلى بنى سويف .

ولقد رأينا حين تخطى القطار الجيزة منظرًا دلنا على أن التدبير الذى دبرناه قد كان له أثره ، وأن ما تم يوم سفرنا إلى طنطا لم يذهب سدى . فقد رأينا جمعاً كبيراً من الناس على مقربة من محطة الجيزة ، برغم احتياط الحكومة لمنع كل تجمع ، ثم رأينا عدداً من الفرسان ممتطين الجياد ، فلما سافر القطار اندفع أحدهم وهو على متن جواده يسابقه يحيينا . ولقد ظل كذلك حتى بلغ القطار أقصى سرعته ولم يستطع الجواد مسابقته ، وذلك برغم إشارتنا جميعاً إلى الفارس غير مرة أن يترق بنفسه ويجواده . واطمأنت إلى هذا المنظر نفوسنا ، وجعلنا منه موضوع حديثنا حتى بلغنا بنى سويف .

ونزلنا محطتها وأردنا الخروج إلى المدينة معترمين المقاومة إن احتاج الأمر إلى مقاومة . لكننا ألفينا المحطة تحيط بها القوات من كل جانب . ولم تكن القوات هذه المرة من البوليس ، بل كانت قوات من الجيش المحارب كاملة العدة . وتقدم قائد هذه القوات إلى محمد محمود باشا ومصطفى النحاس باشا يرحبهما ألا يبرح أحد منا المحطة ، فالأوامر لديه صريحة فى مقاومتنا بالقوة ، ولو أدى الأمر إلى إطلاق الرصاص وقتل من يقتل .

وعلمنا فى نفس الوقت أن المدينة هائجة مائجة ، ولكنها لا تستطيع إزاء هذه القوة المسلحة أن تصنع شيئاً ، فبقينا بالمحطة طول النهار . فلما جاء الليل ، أقبل قطار خاص وصدرت إلينا الأوامر بالدخول إليه أو نحمل إلى داخله بالقوة حملاً . واصطفت قوة من الجند على الرصيف وجعلت تدفعنا إلى ناحية القطار . فلما رأينا أن لا سبيل لغير العودة عدنا بعد أن ترك سفرنا هذا من الأثر فى النفوس ما قصدنا إليه ، وإن شعرنا مرة أخرى بأننا لم ندرك كل غايتنا . ولعل صدق باشا شعر هذه المرة كذلك بأنه انتصر ، لأنه استطاع أن يحفظ النظام من غير أن يمكننا من غايتنا ، ومن غير أن يسفك دمًا .

واجتمعت لجنة الاتصال بعد ذلك بيومين لتستعرض الموقف . وذهبت إلى منزل فتح الله باشا مقتنعاً بأننا إذا لم نقوم بعمل إيجابى حاسم ، ولم نتمكن من الاتصال بالأهالى ، واكتفينا بهذه الأعمال التى تقاومنا الحكومة فيها بقوة الجند فتحول بيننا وبين غايتنا - ضاع الكثير من

جهدنا عبثاً ، وإن بقي عند الناس من آثاره ما يضاعف الاقتناع بأن مصر محكومة بالحديد والنار . ولكن ماذا عسى يجدى هذا الاقتناع ، إذا نحن لم نمدد بغداد أديم يتقله من حيز الشعور إلى حيز الوجود ؟

وصورت شعورى هذا للجنة واقترحت أن نذهب إلى بنى سويف بالسيارات لا بالقطار ، وفى غفلة من الحكومة حتى لا تتخذ عدتها لمواجهتنا . ولم أكد ألقى بعبارتى فى هذا الشأن إلى إخوانى حتى رأيتهم جميعاً وقد جال بخاطرهم ما جال بخاطرى ، وقد اختاروا بنى سويف كما اخترتها ، وقد تقدمونى خطوة فذكروا أن الأمر يجب أن يتم فى ذلك اليوم نفسه ، وألا يزيد عدد من يذهبون على ثمانية يكون النحاس باشا ومحمد باشا محمود من بينهم . وأبلغ قرار اللجنة إلى الرجلين فرحبا به واختارا زملاءهما ولم يجبرا غير أعضاء اللجنة بغايتهم حتى لا تفلت كلمة من هنا أو من هناك فتقف منها الحكومة على ماتريد .

وذهب الذين وقع عليهم الاختيار مع النحاس باشا ومحمد محمود باشا ، وبقينا نحن بالقاهرة ننتظر الأنباء . ذهب هؤلاء فى الساعة الثالثة من بعد الظهر فبلغوا بنى سويف قرابة الغروب وذهبوا إلى دار رئيس لجنة الوفد المركزية . وعرف المدير كما عرف أهل المدينة مجيئهم ، وبدأت المظاهرات واتصل المدير بصدق باشا ، فأمره بتشتيت المظاهرات وإن احتاج الأمر إلى إطلاق الرصاص . ولما كانت المظاهرات تحيط بالمكان الذى اجتمع رئيسا الحزبين وأصحابهما فيه فقد انقلب هذا المكان حصناً تحاصره قوات الحكومة المسلحة من كل جانب ، وجعلت طلقات البنادق بين فترة وأخرى تدوى فى آذان هؤلاء الزعماء ، ولا يأمن أحدهم أن تطيش إحداها فتصيبه . واستمر ذلك زمناً طويلاً اهتزت فيه المدينة وباتت على أبواب الثورة .

ولم يرغب عن بال صدق باشا أن الأمر إذا استمر حتى الصباح ، فلن يأمن أن تنقلب بنى سويف أتوناً من النار وبركة من الدماء .

واتصلت بالقاهرة أنباء ما هو حادث ببني سويف فأخذ الناس من كل ناد يتناقلون ما يبلغهم ويضخمونه ، وبقيت القاهرة إلى ساعة متأخرة من الليل يقضى والناس فيها يتساءلون : ما عسى يحدث من بعد ؟ فلما بلغهم أن الزعماء الذين ذهبوا إلى بنى سويف استقلوا السيارات منها مخفورين إلى العاصمة استقرت النفوس وأوى السامرون إلى مساكنهم . أما أنا وطائفة معى من الأحرار الدستوريين ومن الوفديين فلم نستطع إلا أن ننتظر مصير هؤلاء الذين يقطعون الطريق فى هذه الساعات من بعد منتصف الليل عائدين إلينا . وعلمنا حول الساعة

الخامسة من بكرة الصبح أنهم وصلوا القاهرة ، وأنهم ذهبوا مخفورين إلى محكمة الاستئناف للتحقيق معهم ، فأسرعت وأسرع جماعة معى إلى محكمة الاستئناف فآلفينا محمد محمود باشا والنحاس باشا ومن معهما وقد جىء بهم إليها ، فجلسنا جميعاً فى الطابق الأول فى الغرفة المجاورة لغرفة رئيس نيابة مصر ، وأخذت ومن جاءوا معى نفكر فيما يجب علينا أن نقوم به إذا بلغ من طيش البطش أن ينال هؤلاء الزعماء بسوء . لكن تفكيرنا لم ينته إلى غاية ، لأن النيابة لم تلبث بعد قليل أن أخلت سبيل هؤلاء الذين ذهبوا إلى بنى سويف ، والذين سمعوا دوى رصاص المعركة التى نشبت بين الأهالى وقوات الحكومة المسلحة وهم فى البيت الذى نزلوه .

لم يكن مستطاعاً أن تستمر هذه الحال طويلاً إلا أن يكون المقصود أن تؤدى إلى ثورة داخلية تعم البلاد . لكن قيام مثل هذه الثورة بسبب الدستور الجديد ليس من مصلحة الوزارة فى شىء . فالدستور يقتضى الانتخاب لقيام البرلمان . والثورة أقوى شاهد على أن البلاد غير راضية عن هذا النظام الذى يفرض علينا بقوة الحديد والنار . فهل من سبيل لاتقاء هذه النتيجة ؟ ! ذلك ما لم يهتد صدق باشا ، ولم تهتد الحكومة المصرية إليه . ولما كان هذا الانقلاب الدستورى قد حدث إثر انقطاع المفاوضات بين النحاس باشا ومستر آرثر هندرسون ، وكان المفهوم أن لا ينجح فيما حدث اليد الطولى - فقد رأت السياسة البريطانية واجباً عليها أن تتدخل لتعيد نوعاً من الهدوء إلى هذا البركان الذى بدأ ثورانه فى مصر من أقصاها إلى أقصاها . فإما قدرت على تسكين ناثرتة وإعادة الهدوء إلى البلاد ، وإما بلغت من غرضها إلى تهدئة مؤقتة تفسح المجال للتفكير ، وتضعف من أسباب الاضطراب فى المستقبل .

كانت حكومة العمال البريطانية قد اختارت سير برسى لورين مندوباً سامياً لها فى مصر خلفاً للورد جورج اللويد ، بعد أن عزلت هذا الأخير فى ربيع سنة ١٩٢٩ . وكان السير برسى لورين من رجال السلك السياسى البريطانى ، وكان يطمع فى أن تتوج مفاوضات النحاس - هندرسون بالنجاح ، فيحسب ذلك انتصاراً له . فلما فشلت هذه المفاوضات وتولى صدق باشا الوزارة وأحل دستوراً مكان دستور ، بقى سير برسى متظاهراً بالابتعاد عن ميدان السياسة المصرية الداخلية ، تاركاً للحكومة المصرية أن تعالج الموقف تحت مسئوليتها . فلما اشتدت الأزمة وكانت معركة بنى سويف رأى أن سياسة العنف وحدها لا نجاح لها ، وأن الخلاف بين حكومة مصر وشعب مصر يوشك أن ينقلب إلى ثورة تلقى على السياسة البريطانية تبعاتها . وهذا وضع لا يرضاه مندوب سام له من حصافة السياسى ما يمكنه من أن يلقي الماء

البارد على النار المتأججة . فكيف يصنع سير برسى ليصل إلى هذه الغاية ، فإما أطفأ النار ، وإما سكن من حلتها تمهيداً لإطفائها ؟ !

قيل لنا في لجنة الاتصال إن سير برسى ذكر لعدلى باشا يكن أن الحكومة البريطانية مستعدة ، إذا تألفت وزارة قومية في مصر برئاسة رجل كعدلى باشا ، أن تعقد مع مصر المعاهدة التي انتهت إليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ ، وأن تشير بإعادة دستور الأمة إليها . وكان اسم عدلى باشا متعيناً في هذا الظرف . فقد كان الرجل أول رئيس لحزب الأحرار الدستوريين ، وكان له بذلك عند الأحرار الدستوريين مكانة واحترام ؛ وعدلى باشا هو الذى أجرى الانتخابات التى هيأت للنحاس باشا وللوفد أن يتولى وزارة سنة ١٩٣٠ وأن يفاوض الحكومة البريطانية ، فله بذلك عند الوفد وعند النحاس باشا مكانة واحترام . وإذا كفل تأليف وزارة قومية إبرام المعاهدة مع إنجلترا وإعادة دستور الأمة ، فمن ذا يستطيع أن يعارضه أو يعترض عليه ؟ لابد إذن من بحث هذا الأمر في لجنة الاتصال بحثاً دقيقاً سريعاً للتخلص من وزارة صدق باشا ، ولإعادة السكينة إلى البلاد ، وللتمهيد لهذه النتائج الباهرة.

لهذه الاعتبارات لم تتردد ، نحن الأحرار الدستوريين ، في قبول فكرة الوزارة القومية . وزاد في حرصنا على قبولها أننا ظننا أن عرضها قد لا يعدو أن يكون مناورة ، أريد بها إحباط نشاطنا في مقاومة صدق باشا ودستوره ، فإن هى كانت مداورة ولعبة سياسية وأعلن الدستوريون والوفديون جميعاً فبؤها على أساس إعادة دستور الأمة وعقد المعاهدة ، أسرع انكشاف المداورة . وإن هى كانت حقيقة كسبت مصر من ورائها أكبر غنم . على هذا أسرعنا إلى لجنة الاتصال ، في اجتماعها الذى عقد بعد يومين ، وأعلنت قبول الحزب للفكرة ، وأيدتها من حيث هى . وكان مكرم باشا لم يحضر بعد ، فذكر لى فتح الله باشا أنه يوافقنى تمام الموافقة على وجهة نظرى ، ولكنه طلب إلى أن أقنع بها مكرم باشا ، لأنه هو الذى يستطيع إقناع النحاس باشا . فلما جاء مكرم وبدأت اللجنة تناقش الفكرة بدأ مكرم يهاجمها على أساس أن العرض غير جدى ، وأن المقصود به إضعاف نشاطنا . وواجهته بفكرتى من أن قبول الفكرة هو الذى يكشف عن حقيقة أمرها ، وما إذا كانت مناورة أو لم تكن . وطلال الحوار والجدل فى الأمر ، وبدا من حديث مكرم باشا أنه هو والنحاس باشا لا يقبلان إلا أن يجرى حكم الدستور بأن تتولى الأغلبية الحكم ، اقتناعاً منهما بأن الأغلبية فى جانب الوفد . على ذلك انتهت الجلسة من غير أن نصل إلى نتيجة تنفق عليها .

وعلمنا بعد أيام أن الوفد ناقش الفكرة ، وأنه انقسم في أمرها ، وأن النحاس باشا ومكرم باشا يرفضانها كل الرفض ؛ وأن فتح الله باشا ، وواصف غالى باشا ، وعلى الشمسي باشا ، ونجيب الغرابي باشا ، وأغلبية واضحة في الوفد - تؤيدها وتقبلها للأسباب التي أبدت عند مناقشتها في لجنة الاتصال . ولما عادت اللجنة إلى الاجتماع بعد ذلك ، وحضر اجتماعها بعض هؤلاء الأعضاء في الوفد ، طلب إلينا فتح الله باشا أن تترئس نحن الأحرار الدستوريين ، وألا نتعجل الأمر ، لأنه يحرص على وحدة الوفد كل الحرص ، ويأمل أكبر الأمل في أن يتغلب على الصعوبات القائمة في طريق الوزارة القومية .

وقفنا نحن الأحرار الدستوريين ، وعلى رأسنا محمد محمود باشا ، موقف المنتظر لما تسفر عنه مناقشات الوفد . وكانت لجنة الاتصال في هذه الأثناء تعقد الفينة بعد الفينة اجتماعات لبحث أمور ثانوية ، وكنا نسوق في أثنائها الحجة تلو الحجة لإقناع مكرم باشا بالانضمام إلى فكرتنا . لكنه كان قد انتهى إلى رأى فيها لا سبيل إلى نقضه ، حتى لقد زرتة يوماً بمنزله أعرض عليه بياناً يوقعه الحزبان ليس فيه شئ صريح عن الوزارة القومية ، فقرأه مرة وثانية وثالثة ثم قال : أخشى أن يشتم منه النحاس باشا ما يفيد قبول الوزارة القومية . وعبئاً حاولت إقناعه بأن هذا التقدير إن صح لا ضرر فيه ، وأن نشر هذا البيان لا يقيد النحاس باشا بقبول ولا برفض ، وقد يكون له من الفائدة ما يفسد المناورة إن كان في الأمر مناورة ؛ فقد أصر على رأيه ، وأبى أن يوافقني على صيغة البيان ، وإن أظهر استعداداه ، بجملاً ، لعرضه على النحاس باشا مع اعتقاده أنه لن يقبل توقيعه .

طال الزمن بعد عرض الفكرة علينا في لجنة الاتصال ، وشعرت أنا أنها إن تحققت برغم معارضة النحاس باشا ، وأتت من الثمرات ما كنا نرجو ، تقبلتها الأمة بقبول حسن يدفع النحاس باشا للعدول عن معارضتها . وصارحت محمد باشا محمود بما يخالج نفسه من ذلك ، وبأننا نكون مقصرين في حق بلدنا إذا نحن تركنا فرصة كهذه تمر من غير أن نشهزها ، وطلبت إليه أن يلح على عدلى باشا ليقبل رئاسة هذه الوزارة ما دام سير برسي لورين قد خاطبه فيها ، مما يدل على أنها جدية وليست مجرد مناورة أو لعبة سياسية . وأجابني محمد باشا : لا تحسب أنني قصرت فيما تطلبه إلي . وأنت تعرف عدلى باشا ، وتستطيع أن تقابله وأن تقنعه . فإن اقنع بالأحرار الدستوريون جميعاً ، وأغلبية الوفد ، يؤازرونه ويؤيدونه .

لم أتردد في أن أطلب إلى عدلى باشا أن يحدد لي موعداً لمصادته . وقابلته في داره الفخمة الواقعة على النيل بحى قصر الدوبارة ، وذكرت له ما شاهدته من وثيق الصلة

في هذا الظرف بينه وبين النحاس باشا ، وأبدت له أن في مقدوره أن يقنعه بقبول فكرة الوزارة القومية على أنها حل مؤقت للخروج من مأزق سياسي ضاقت الأمة به ذرعاً . قال عدلى باشا : أو تظن أنى أجد الفرصة للأخذ والرد معه حين نلتقى ؟ ! إنه لا يلبث حين يرانى أن يقص علىّ تعلق الجماهير به أنى ذهب وحيث سار ؛ فالمظاهرات تهتف باسمه ، والنساء يزغردن حين مروره . وهو يقص ذلك فى إسهاب وتفصيل لا يبقى معهما موضع لمناقشة فكرة أو رأى ! فإذا حاول الإنسان مناقشته عاد إلى حديثه عن الجماهير وتعلقها به ، معتبراً فى هذا الحديث الحجة القاطعة على أن رأيه هو الحق الذى لا محيد عنه . قلت : ليكن ذلك موقفه ! لكن دولتكم تقدر أن تأليف وزارة قومية يحقق للبلاد مصلحة كبرى ؛ إذ يعيد لها دستوراً ، ويحسم الخلاف بينها وبين إنجلترا ، ويفتح فى حياتها صفحة جديدة تمكنها من الانطلاق فى سبيل الإصلاح الذى لا مفر منه ، إذا أردنا لها السير السريع فى طريق التقدم . فإذا كان النحاس باشا لا يريد أن يقتنع بهذا فما على المقتنعين به إلا أن يحملوا تبعه تنفيذه . ودولتكم الرجل الذى يستطيع أن يؤلف هذه الوزارة القومية ، وأن يحقق للبلاد هذه الأهداف الكريمة . فقم التردد ؟ ! وأجاب الرجل فى لهجة المؤمن : أنا لا أريد بأى ثمن أن أكرر ما حدث فى سنة ١٩٢١ . فقد حاولت يومئذ أن أحقق ما يراد اليوم تحقيقه ، فكان من سعد ومن البلاد ما تعرفه . ولا أريد أن أتعرض وأعرض البلاد مرة أخرى لهذه التجربة القاسية .

قلت : لكن مصطفى النحاس ليس سعد زغلول . وأغلبية الوفد مؤمنة بفكرة الوزارة القومية . والظرف اليوم غير الظرف سنة ١٩٢١ . والأمة التى كانت ثائرة فى سنة ١٩٢١ نتيجة لثورتها سنة ١٩١٩ ، تدرك اليوم ما لم تكن تدركه يومئذ من حقيقة الواقع ، بحكم ما مر بها من التجارب القاسية . فإذا كنتم دولتكم مطمئنين إلى أقوال سير برسى لورين فلا أرى قط داعياً للتردد .

وابتسم الرجل ، وكأنما رأى فى حماسى من اندفاع الشباب ما يستحق الإعجاب به والسخر منه فى وقت واحد ، ثم قال : ألا تذكر كيف اتخذ الإنجليز من حوادث الإسكندرية فى سنة ١٩٢١ ما جعلوه حجة لتراجعهم حين مفاوضات مع لورد كيرزن ؟ وهل أنت واثق من أن مثل هذه الحوادث لا تقع غداً فتقوم الحجة نفسها كرة أخرى ؟ ولا أظن أغلبية الوفد ، التى تؤيد فكرة الوزارة القومية اليوم ، أقوى من أغلبية الوفد التى كانت تؤيد وزارة الثقة فى سنة ١٩٢١ . وإذا كان مصطفى النحاس غير سعد ، فإن الاعتماد على حكمة الأمة

وتقديرها للتجارب القاسية التي مرت بها ، اعتماد على اقراض لا يستطيع أحد أن يؤكد في أمره شيئاً . فإذا لم تجتمع كلمة الجميع على فكرة الوزارة القومية فلن يكون لي بها شأن . وحاولت عبثاً أن أثني الرجل عن تفكيره هذا ، فخرجت من عنده مقتنعاً بأن محمد محمود باشا قد بذل معه غاية الجهد ، فلم يكن أكبر حظاً مني في التوفيق . ولقد سألتني محمد باشا حين رأي بعد هذه المقابلة عما إذا كنت قد نجحت في إقناع عدلى باشا ، ثم ابتسم حين ذكرت له ما حدث . وكذلك عدنا إلى موقف الانتظار الذي كنا من قبل فيه ، مع ضعف أملنا في أن يجدى الانتظار نفعاً .

كنت في هذه الأثناء كثيراً ما أتحدث إلى أعضاء الوفد المقتنعين اقتناعي بفكرة الوزارة القومية ؛ سواء أكانت مناورة يجب كشفها ، أم كانت عرضاً جدياً على ما يبدو من ظاهره . وكنت أسألم أثناء محادثاتنا عن الحجة التي يتقدم بها النحاس باشا والرافضون للفكرة ، فلا أجد منهم من يدلي بحجة ذلك الفريق على وجه يدعو إلى ظاهر من الوجاهة فيها . وكانت صفية هانم زغلول ، أم المصريين وأرملة سعد زغلول باشا ، مؤيدة للنحاس باشا . وكان تأييدها له من الأسباب التي تجعل الأعضاء المقتنعين بالفكرة يترددون كثيراً في المجاهرة برأيهم ، مخافة تصدع الوفد ، وخشية أن يجر ذلك إلى ما جر إليه انقسام الوفد في سنة ١٩٢١ ؛ حين أُلِفَ عدلى باشا وزارة الثقة فعارضه سعد باشا فانضمت الجماهير لرئيس الوفد . لكنهم رأوا أنهم لا يستطيعون التراجع عن رأي اقتنعوا به وأيدوه في اجتماعات الوفد بقوة وعن عقيدة .

وفيما هم كذلك مرض فتح الله بركات باشا مرضاً خطيراً أجريت له بسببه عملية جراحية . وبينما هو في المستشفى رأى النحاس باشا أن الجدل في الوفد طال وأن علاقته بخصوم فكرته قد ساءت ، فقرر المبادأة بالهجوم ، ففصل سبعة من أعضاء الوفد ، ولم يفصل فتح الله بركات باشا الذي توفي بعد ذلك على أثر مرضه . ورأى محمد محمود باشا من الوفاء لهؤلاء الذين فصلهم النحاس باشا ، وفي مقدمتهم حمد باشا الباسل وكيل الوفد ، أن يظهر تأييده لهم ، فأقام لهم حفلة تكريم وأبدى تضامنه وتضامن الأحرار الدستوريين معهم . وكذلك انقسمت الكتلة المعارضة لصدقي باشا شطرين ، من غير أن يكون لعنف صدقي باشا فضل في هذا الانقسام . إنما كان الفضل للبراعة السياسية التي أبدتها سير برسي لورين ، والتي أدت إلى هذه النتيجة التي أسفنا لها جميعاً .

على أن ما حدث من ذلك لم يفت في أعضادنا ، وإن كان قد قتل فكرة الوزارة القومية

قتلا نهائياً . وكان موعد الانتخابات التي حددها صدق باشا لأعضاء البرلمان نواباً وشيوخاً يقترب . فكان لا بد من إظهار ما تنطوي عليه نفس الأمة من عدم الرضا عن دستور الحكومة . ترى ، أنخوض المعركة الانتخابية متضامين ، فإذا حصلنا على الأغلبية في الانتخابات لم نقسم العيمن للدستور الجديد ، وقررنا جميعاً إعادة دستور الأمة ؟ انجھ رأى البعض هذا الاتجاه . لكننا خشينا ، إذا حصلنا على الأغلبية وجاء النواب والشيوخ إلى البرلمان ، أن يغريهم مركز النيابة ، وبخاصة إذا ألقوا من الحكومة إصاراً على حل مجلس النواب إن أبت أغليته حلف العيمن . ثم إنا خشينا أكثر من هذا تزييف الانتخابات لتحصل الوزارة على الأغلبية بأية طريقة وعلى أية صورة ، وعند ذلك لا يجدينا أن نرفع عقيرتنا منادين أن إرادة الأمة قد زيفت . فسيعتبر اشتراكنا في الانتخاب إقراراً مبدئياً بالدستور ، وتعتبر صيحتنا بتزييف الانتخاب صيحة أريد بها ستر فشلنا فيها . لهذا اجتمعت كلمتنا كلنا ، الأحرار الدستوريين وفريق الوفد ، على مقاطعة الانتخابات التي يجريها صدق باشا . ذلك أيسر أمراً ، وأوضح دلالة على إعراض الأمة عن الدستور الجديد . فلن يكون الأمر حين المقاطعة أمر النواب والشيوخ وحدهم ، بل سيكون أمر الأمة التي يقرر هذا الدستور أنها مصدر السلطات . فإذا امتنعت الأمة عن انتخاب النواب والشيوخ كان امتناعها الحجة القاطعة على أن السلطة القائمة ليست الأمة مصدرها ، وأنها قائمة بحكم البطش ، لا بشرع الدستور .

وكذلك أصدرنا كلنا قراراً إجماعياً بمقاطعة الانتخابات ، وكنا وكان صدق باشا على ثقة من أن الأمة ستستجيب لنا . لهذا اتخذ الرجل عدته ، فنقل الموظفين ، ونظم الحركة الإدارية على وجه لم يسمح يوم الانتخابات أن يقول وفق هواه إن كل شيء تم على ما يرام . تحت يدى وأنا أكتب هذه السطور صورة خطية من عريضة قصد أن يوقعها رجال القانون ، عثرت عليها وأنا أفتش فى أوراقى الخاصة . ولست أذكر الآن : أوقعت هذه العريضة ورفعت إلى مقام جلالة الملك فؤاد أو أنها لم توقع ولم ترفع ؟ على أن ما فيها يرسم صورة صادقة للإجراءات التي اتخذها صدق باشا فى ذلك الحين . وها أنذا أنقل هنا بعض ما جاء فيها : « إن وزارة حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدق باشا قد جرت فى حكمها البلاد على طريقة يعافها القانون وتآبها مبادئه وأصوله الأولية . فهى لم يكفها أن ألغت دستور مصر . . وأن وضعت من تلقاء نفسها نظاماً للحكم يسلب الأمة سيادتها ويجعل السلطة التنفيذية فى الواقع مصدر السلطات فى البلاد . . بل تجاوزت بعد ذلك

كل قانون معروف في تصرفاتها لتفرض هذا النظام الذي استصدرته بوسائل عرفية ، مستهترة بكل ما كفلت القوانين للأفراد والجماعات من حقوق وحریات . عطلت حرية القول وحرية الرأي وحرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية التنقل في بلاد الدولة ، وأكرهت الموظفين على أن يكونوا أدوات هذا التعطيل وهذا الازدراء المهين للقانون ، وغامرت بالروح المعنوية للبوليس وللجيش بأن سخرتها لأغراضها العرفية ولحاربة النظام والقانون . . . ثم إنها تدفع رجال الإدارة جميعاً كي يقوموا ، أثناء الحركة الانتخابية التي تحاول إكراه الناس على الاشتراك فيها ، بكل ما يحقق أغراضها وما يخالف القانون في سبيل غاياتها ، بل بارتكاب الجرائم في سبيل هذه الغايات .

اقترب يوم الانتخاب ونحن على ثقة من أن الأمة ستقاطعه ، على ثقة كذلك من أن صدق باشا سيعمل كل ما في وسعه ليخلق صورة انتخابية توهم من يريد أن يقنع نفسه بأن انتخابات جرت ، وبأن الأمة رضيت النظام الجديد . فلما تنفس صبح يوم الانتخاب ، إذا العاصمة كأنها على بركان ، أو كأنها ميدان قتال . فقوات البوليس والجيش منتشرة في كل مكان . والمظاهرات كذلك منتشرة في كل مكان . وحبل الأمن مضطرب أيما اضطراب . والعنف بالغ غاية الشدة من الجانبين . فالمتظاهرون حطموا مركبات الترام وحاصروا الدوائر الانتخابية ، والبوليس يبذل غاية جهده ليحمل الناس إليها بقوة بأسه وفي حمايته . ووقعت في الأقاليم حوادث دامية ذهبت فيها أرواح بريئة ، وأريقَت على الأرض دماء زكية لم يكن لإراققتها مسوغ . وانتشر مراسلو الصحف المصرية والأجنبية هنا وهناك ، ينقلون إلى قرائهم صورة لما كان يجري في ميادين المعركة العنيفة التي قامت بين الحكومة والأمة . فلما انتهى اليوم ، أذاع صدق باشا في الصحف تصريحاً بأن الانتخابات جرت على خير وجه ، وفي جو من الهدوء والسكينة ، وأن الأمة اشتركت فيها أكثر مما اشتركت في أى انتخاب سبق .

على أن النتائج التي ظهرت في اليوم الأول وأعلنت ، دل بعضها على أن الذين اشتركوا في الانتخاب كان عددهم ضئيلاً جداً . لذلك أجل إعلان النتيجة العامة إلى اليوم الثاني ، ثم أعلنت الحكومة أن الذين اشتركوا في الانتخاب بلغت نسبتهم المثوية إلى مجموع الناخبين $\frac{7}{8}$ في المائة ، وهي بالفعل نسبة عالية لو أنها كانت صحيحة ! لكن أحداً ، ممن شاهدوا ما جرى يوم الانتخاب ، لم يستطع أن يصدق هذا الرقم ، برغم أنه الرقم الرسمي الذي ظلت الحكومة متشبثة بصحته .

وانعقد البرلمان الذى انتخب فى ظل الدستور الجديد . ترى هل انتهت المعركة بانعقاده ؟ وهل آن لصدق باشا أن يعتبر النظام استتب بالفعل ، وأن يدع الأمور تجري رخاء لا يكدر صفوها العنف الذى لجأ إليه فى سبيل تثبيت الدستور الذى استصدره ، وفى سبيل إقناع الناس بأن ما بذل من جهد ضده قد انتهى إلى الإخفاق ؛ فلتبدأ الأمة صفحة جديدة فى الحياة قوامها أن الحكومة حكومة الجميع ، وأن المعارضة من حقها أن تعيش داخل البرلمان وخارجه ، وأن تتمتع بالحرية التى يتمتع بها أنصار الحكومة ؟ !

كلا ! لم يفكر صدق باشا فى شيء من هذا ، ولا أحسب أنه كان فى مقدوره أن يفكر فيه ! لقد لجأ ، فى الفترة التى انقضت بين صدور دستوره وانتخاب برلمانه ، إلى إجراءات شاذة بلغت من العنف أن خلفت فى النفوس حفاظ لا سبيل معها إلى صلح ، بل لا سبيل معها إلى هدنة . لهذا ظلت الخصومة بينه وبين سائر الأحزاب ، وتستطيع أن تقول بينه وبين سواد الأمة ، بالغة غاية الشدة . ولم يدر بخاطره بطبيعة الحال أن يتخلى عن الحكم ، لعل فى تخليه عنه ما يهدئ بعض الشيء من هذه الحفاظ تمهيداً لخلق جو أكثر صلاحية للتفاهم . ولم يدر كذلك بخاطر أيه سلطة أن توحى إليه بالتنحي عن الحكم ، مخافة أن يقال إنه صنع ما صنع وبذل من الجهد ما بذل ثم كان جزاؤه هذا الإقصاء عن الحكم . لهذا بقى فيما كان فيه ؛ يلجأ إلى البطش ، وإلى تجاوز القانون ، ويلجأ ، تنكيلاً بخصومه ، إلى ألوان من الكيد لا يرضى هو عنها لولا هذه الخصومة الهوجاء التى اندفع إليها ، ثم حملته الظروف بعد هذا الاندفاع إلى اعتبار موقفه موقف حياة أو موت ؛ لا يعبأ صاحبه باعتبار من الاعتبارات ، ولا يتحرج عن شيء يكفل له الظفر بخصومه ، وإن خالف ما يفرضه القانون ، أو ما يرضاه مألوف الخلق بين الناس .

كانت محكمة جنايات مصر تنظر فى تلك الأيام قضية اشتهرت باسم « الخطابات المزورة » . وقد تبين خلال نظرها أن طائفة من رجال البوليس السياسى كانت لهم يد فى تزييف ما هو منسوب إلى المتهمين . وكان محمود بك غالب المستشار رئيس الدائرة التى تنظر هذه القضايا . وكان من عادة محمود بك أن يمضى سهرته كل ليلة بقهوة الأنجلو بجوار البنك الأهلى . وبينما هو جالس ذات مساء إذ قيل له إن سيدة تريد أن تقابله وأن تتحدث إليه . وكان معه صديقه خليل بك غزالات ، وهو الذى قص على هذه القصة . ولما كان خليل بك رجل قضاء ويعرف أمثال هذه الألاعيب ، ويعرف دقة مركز صديقه محمود بك فى هذا الوقت الذى تنظر فيه قضية الخطابات المزورة ، منعه من الخروج . وخرج

هو ، فإذا سيدتان مشهورتان بالخلاعة ، ومن ورائهما رجل من رجال البوليس السياسى السرى . فأدرك خليل بك لساعته أنها مكيدة يراد تدبيرها لمحمود بك غالب للتشهير به ، ففهر السيدتين ورجل البوليس وطردهما ، وأخبر محمود بك ثم أخبرنا بالأمر .

ربما قيل إن البوليس السياسى هو الذى دبر هذا الكيد ، انتقاماً من غالب بك . ولو أن هذا صح ، وقد يكون صحيحاً ، لكان الرد عليه أن البوليس السياسى لا يجرؤ على مثل هذا الصنيع بمسئشار بمحكمة الاستئناف ، أثناء نظره قضية من القضايا التى تهتم لها الحكومة ، إذا كان يعلم أن الحكومة تغضب لكرامة المسئشار ، وتعاقب من يحاول العبث بهذه الكرامة .

كان صدق باشا موقناً بأن سياسة البطش وحدها لا تؤدى إلى غاية . لهذا فكر فى الوسيلة التى يستر بها سياسة البطش هذه ، فرأى أن ينشئ حزباً ، وأن ينشئ للحزب جريدة . فأنشأ حزب الشعب وأنشأ جريدة الشعب . وكان جلياً منذ اليوم الأول أن الحزب من صنع الحكومة ، وأن الجريدة كذلك من صنع الحكومة . وعلى الرغم من النشاط العجيب الذى بذله صدق باشا لتقوية الحزب وجريدته ، لقد بقيا برغم قوة صدق باشا الذاتية هزيلين ، لأن الناس جميعاً كانوا موقنين بأن المنضمين للحزب والجريدة إنما تجمعهم مصالح مادية بحتة ، إذا تداعت أركانها تداعت كل صلة بينهم . وحيث تقتصر روابط الناس على المصالح المادية ، وحيث لا تجمعهم فكرة يطمثون إليها أو عقيدة يؤمنون بها أو ما شابه ذلك من رباط معنوى ، كان حرص كل على أن ينال من المصالح المادية النصيب الأوفى سبباً لمفاسد لا حدها . وذلك ما حدث ، وإن ستره بأس صدق باشا فى أثناء رياسته الوزارة .

وخيل إلى صدق باشا أنه إذا استطاع أن يضمنى إلى حزبه أضعف من قوة الأحرار الدستوريين ، وإذا كان يؤمن بأن لكل رجل ثمناً ، إذا دفع له قبل ما يعرض عليه مقابل هذا الثمن ، فقد بعث إلى برسالة مع صهرى عبد الرحمن رضا باشا ، يقول فيها إنه مستعد لإجابة كل مطلب إذا أنا تركت الأحرار الدستوريين وانضمت إليه . وكان عبد الرحمن باشا قليل الثقة بالناس ، يعتقد أنهم جميعاً يجرون سعياً وراء مصالحهم ، وأن التمسك بالمبادئ السامية فى مصر لا يجدى نفعاً ، فنقل إلى الرسالة وعنده أمل أن أقبليها . وسألته : أترضى لى ، وقد كنت ممن دفعوا الأحرار الدستوريين للسير فى الطريق الذى ساروا فيه ، أن أتخلى عنهم ؟ وأجابني عبد الرحمن باشا : لكن الأحرار الدستوريين لا يقدرول لك

موقفك معهم ، بدليل أنهم لا يؤدون لك حَقك عليهم وأنت الذى تدير سياسة جريدتهم . قلت : هذا شيء آخر . ولعل لم عذراً أعرفه . وعلى أى حال فلن أرضى لنفسى موقفاً لا يتفق مع موجب الكرامة والرجولة .

وكرر عبد الرحمن باشا هذه الرسالة التى حملها إياه صدق باشا من غير جدوى . ولعل صدق باشا كان يحسب أننى سأقبل هذا العرض يوماً من الأيام ، لما عرفه من تأثير الأحرار الدستوريين بالأزمة المالية التى كانت بالغة يومئذ غاية الشدة . فلما كررت الاعتذار عن عدم قبولها ، أخبرنى بعض أصدقائى أنهم سمعوا أن البوليس يدبر أن يضبط عربتى يوماً بعد أن يدس بها بعض المحرمات . وعجبت لهذا النوع الوضع من الحرب ، وإن لم أتأثر به إلا أن أكون قد ازددت عنفاً فى مقاومة نظام ينزل إلى هذا الدرك فى الخصومة السياسية !

ومن الحق على أن أقرر هنا أن زملائى فى تحرير السياسة كانوا من سمو الروح المعنوية بما يستحقون معه كل تقدير وإعجاب . حرص صدق باشا على إقصائى عن رئاسة تحرير السياسة ، فأصدر قانوناً للمطبوعات يحرم من رئاسة التحرير من صدر ضده حكمان بالإدانة . ولما كان قد صدر ضدى حكمان عن مقالين نشرتهما السياسة ، أحد الحكمين بغرامة خمسة جنيتها والآخر بغرامة عشرة جنيتها ، فقد أصبحت محروماً من رئاسة تحرير السياسة . وسرعان ما حل محلى فى هذه الرئاسة زميلى الأستاذ إبراهيم عبد القادر المازنى ، من غير أن يقتضى عن هذه المسئولية أية زيادة فى مرتبه . ووضع اسم الأستاذ المازنى على « السياسة » رئيساً لتحريرها ، ووضع اسمى أنا مديراً لسياستها . ولم يجد صدق باشا فى القانون الذى أصدره ما يعترض به على ذلك . وكذلك بقيت السياسة بعد عودتها إلى الصدور ، كما كانت قبل تعطيلها ، شدة معارضة لهذا النظام الذى حاربتة منذ مولده .

ولم تكن هذه الروح المعنوية القوية وفقاً على زملائى فى التحرير ، بل امتدت إلى جميع العاملين فى الجريدة من أولهم إلى آخرهم : من رئيس التحرير إلى العامل فى (ورشة) الصف . ولما رأى صدق باشا أن القانون الذى أصدره لم يحرمنى حق التحرير ، وحق ظهور اسمى على الجريدة مديراً لسياستها ، حاول أن يجد الوسيلة لإلصاق تهمة بى ؛ فكنا بين حين وحين نرى رجل النيابة العامة مقبلاً علينا صدر المساء ، يحقق معنا ويفتش المطبعة ، يريد أن يعثر على شيء كسبه أنا يكون مادة لاتهام أياً كان نوعه . وتناقل المحررون والعمال أن صدق باشا حريص على أن يصل إلى ورقة مكتوبة بخطى ، يجعلها أساس اتهامى والقبض على . وسواء أصبح ما تناقلوه أم أنها كانت مجرد إشاعة لا أصل لها ، لقد أظهروا من التضامن

معى ما يستحق التقدير . كان رئيس ورشة الصف ، المعلم سعد ، رجلاً ثقل سمعه ، فكان إذا سئل تصامم ولم يجب . وكان يعطى ما أكتب إلى صفاين بذاتهم له بهم كل الثقة ، فإذا انتهوا من صف الحروف وتصحيح ما كتب أعدم الأصول التى بخطى حتى لا يعثر عليها من يفتش المطبعة . وكذلك كانت الحرب بيننا وبين الحكومة عواناً ، وكنت مؤمناً بأننى منتصر آخر الأمر لا محالة ؛ لأننى أدافع عن حق ، ولأن الناس جميعاً مقتنعون اقتناعى وإن أقعدهم الخوف عن مظاهرتى .

كانت الروح المعنوية لحررى السياسة وعمالها قوية هذه القوة . وكانت قوتها مستمدة من روح الحزب . فقد كان محمد باشا محمود ومحمود باشا عبد الرزاق وجعفر باشا ولى ، وغيرهم من أساطين الحزب ، يحضرون كل يوم إلى الحزب مرتين ، مرة فى الظهر ، ومرة فى المساء . وكنا فى كلتا المرتين نستعرض حوادث اليوم ، وما يجب أن نكتب معارضة للوزارة . وكانوا كثيراً ما يسألوننى عن حال محررى السياسة وعمالها وعن روحهم المعنوية . وكانت مثابرتهم على الحضور كل يوم على هذا النحو ذات أثر قوى فى نفوس العمال والمحررين ، حتى لقد كانت تجعلهم يحتملون من ضيق العيش أحياناً ما كانت تؤدى إليه محاربة الحكومة (السياسة) فى انتشارها ؛ عن طريق التضيق على باعها حيناً ، وإغراء متعهدها بالمال حيناً آخر . وكذلك كنا كلما ازدادت الحكومة شدة وضغطاً ، ازدادنا إيماناً برسالتنا ، فاحتملنا فى سبيلها ما لا يحتمله الإنسان عادة فى المألوف من ألوان الحياة .

ولم يضعف من حماسة المحررين والعمال أن كثيرين من أعضاء الحزب تولوا عنه ، فمنهم من انضم صراحة إلى حزب الشعب ، ومنهم من انقطع عن الحضور إلى دار السياسة والحزب . بل كان حسبهم أن يروا هذه الروح القوية المثلثة بها نفوس زعماء الحزب ليسموا جميعاً سموهم ، وليضحوا تضحياتهم ، وليقفوا فى الميدان الذى وهبوا أنفسهم له وقفة المستميت الذى عاهد الله وعاهد نفسه على النصر أو الشهادة .

بل لقد كان محمد باشا محمود يتنزه كل فرصة ليعلن رأيه فى الوزارة على الشبان من طلبة الجامعة وأضرابهم . ممن يحضرون إلى الحزب يستلهمونه الرأى والتوجيه . ولقد خطب هؤلاء الشبان يوماً فذكر لهم أن صدق باشا ووزارته تمشى فى حكمها على كومة من القاذورات . ورأيت فيما نقله محرر السياسة من هذه الخطبة شدة بالغة ، فأدخلت عليها من التلطيف ما يخفف بعض الشيء من حدتها ، وكتبت ذلك بخطى على المسودة التى وضعها المحرر . فلما ظهرت السياسة فى اليوم التالى وفيها هذا الخطاب العنيف ، ضاق به

صدقى باشا ذرعاً إلى حد لم يكن أحد يتوقعه .

ففى مساء ذلك اليوم جاء محقق النيابة إلى (السياسة) ، وفتش المطبعة ، وعثر فى أوراقها على المسودة التى وضعها المحرر للخطبة ، والتى أدخلت أنا عليها من التلطيف ما أدخلته . وسألنى المحقق عما إذا كان هذا التعديل من وضعى فأجبت أنه نعم ، وبأننى أردت أن تخلو الخطبة من عنف بالغ ، من غير أن أشوه النص الذى ألقاه رئيس الحزب . وبعد أيام أرسلت النيابة تطلب محمد باشا ليذهب إليها كى تحقق معه ، فرفض الذهاب قائلاً إنه لا يرى ما يقتضيه . عند ذلك رفعت النيابة الدعوى على محمد باشا محمود وعلى أمام محكمة الجنايات بتهمة السب والقذف . وادعى صدقى باشا فى القضية مدنياً ، طالباً تعويضاً قدره عشرون ألفاً من الجنيهات .

ونظرت القضية أمام دائرة الجنايات التى كان يرأسها محمد بك نور المستشار . ورأى الرجل ، ورأت هيئة محكمة الجنايات معه ، أن مثل هذه الدعوى لا يجوز أدبياً نظرها ، وفيها خصمان سياسيان من كبار زعماء الدولة ، أحدهما رئيس الوزارة والآخر رئيس سابق ، وطلبت المحكمة إلى المحامين فى الدعوى أن ينظروا فى إنهاؤها صلحاً بين الرجلين . بذلك تأجلت القضية إلى أجل غير مسمى ، تحدده المحكمة فيما بعد .

وقد عجبت حقاً كيف بلغ بصدقى باشا أن يرفع مثل هذه الدعوى على خصم سياسى له ، وهو رجل عرف بابتسامة دائمة فيها معنى الاستهتار والاستهانة بكل شئ ! لكن ما حدث بعد هذه الجلسة بزم من غير طويل كشف لى عن السر فى هذا الأمر . فقد أضنى الإجهاد المتصل أعصاب صدقى باشا ، حتى لم يعد يحتمل هذه الخصومة العنيفة . أضناه هذا الإجهاد الذى اتصل أكثر من عامين ، والذى كان يقتضى صدقى باشا أن يعمل كل يوم ما يزيد على اثنتى عشرة ساعة ؛ يستيقظ الساعة الخامسة صباحاً ليجلس إلى مكتبه ؛ يباشر أعمال وزارته الداخلية والمالية ، وكان يتولاهما ، ويشرف على ما يجرى فى سائر الوزارات لهذا تحطمت أعصابه ، حتى هذه الإعياء فسقط صريع الشلل . وعرفت ذلك فرأيت واجباً أن أمر بداره وأن أسأل عن صحته . فلم يحل بخاطرى يوماً ما يحول بخاطر كثيرين من أن الخصومة السياسية ، بل الحرب السياسية ، تعنى من المجاملات الواجبة بين الناس .

ولعل هذا الإجهاد هو الذى دفعه ليستمّر فى حملة العنف التى سوغها لنفسه فى أثناء الانتخابات ، وأن يتسامح مع موظفى الإدارة فى معاملتهم الناس بالبطش غاية البطش ، بطش تخطى العنف إلى التعذيب فى أقبح صور التعذيب . ولقد كشف القضاء عن ذلك فى قضية

قدمت له وأصدر فيها شيخ القضاة يومئذ ، عبد العزيز باشا فهمي ، حكماً قدم له بحثيات وصمت العهد كله أقبح وصمة . فقد بلغ من تعذيب رجال الإدارة الناس في مديرية أسيوط أن كانوا يدخلون العصي في أديبارهم ، وأن كانوا يعاملون الرجال معاملة النساء !! وقد بلغ من شناعة التصوير في هذا الحكم ، ومن شدتنا في التعليق عليه : شدة لم يكن أحد يستطيع محاسبتنا عليها ، لأنها تستند إلى وقائع أثبتها القضاء - أن استقال على باشا ماهر وزير الحقانية في وزارة صدق باشا ، فكانت استقالته ، بسبب هذا الحكم ، اعترافاً صريحاً بأن العهد كله يقوم على مثل الأساس الذي صورته .

وما كان أحد يستطيع أن ينسب صدور هذا الحكم إلى نزعة سياسة قائمة بنفس عبد العزيز باشا تعارض اتجاه الحكومة . فقد أبدى عبد العزيز باشا ، منذ استصدر صدق باشا دستوره ، جرساً على احترام النظام في حدود هذا الدستور ، حتى كان يتنقل على رأس محكمة الجنايات التي تنظر القضايا المرفوعة ضد العابثين بالنظام . معارضة لهذا الدستور . رجل ذلك شأنه ، وله من ماضيه السياسي ومن نزاهته المطلقة ما لعبد العزيز باشا ، لم يكن حكمه في قضية التعذيب لترقى إليه أية مظنة . ولهذا دمع هذا الحكم العهد حتى اضطر وزير الحقانية إلى الاستقالة بسببه .

مرض صدق باشا واشتد به المرض ، فأرسل إلى جلالة الملك يستعفيه من أعباء الحكم ليفرغ للعناية بصحته . لكن جلالة الملك رأى أن يبقى في رئاسة الوزارة ، وأن يسافر إلى أوروبا ليغنى بصحته ، فلم يسع صدق باشا إلا أن يقبل هذا الأمر . وسافر الرجل إلى أوروبا في منتصف الربيع من سنة ١٩٣٣ وتفرغ للعناية بنفسه . وعنى أطباؤه خير عناية بعلاجه ، فعاد في أواخر الصيف إلى مصر ، ولم يبق به من أثر الشلل إلا ضعف في يده اليسرى عن مجازاة يمناه في الحركة . وعاد وهو يعتقد أن سيقى رئيساً للوزارة ما شاء الله من سنوات .

لكن الناس فوجئوا بعد أسابيع من عودته بأن أزمة وزارية توشك أن تعصف بالوزارة ، ثم فوجئوا كذلك بأن صدق باشا قدم استقالته ، وبأن عبد الفتاح باشا يحيي ، وكان مقيماً يومئذ بباريس ، كلف بتشكيل الوزارة . وعرف الناس أسماء الوزراء قبل أن يحضر عبد الفتاح باشا . فلما حضر وقع مراسيم التأليف ، وانتظر الناس ما سيترتب على هذه المفاجأة من نتائج .

على أن انتظارهم وتطلعهم للمستقبل لم يمنعهم من التساؤل عن السر في إعفاء صدق باشا من رئاسة الوزارة ، وقد عاد إلى مصر سليماً معافى . أترى يكون جزاء الرجل الذي

صنع ما صنع صدق باشا ، والذي سخر كل مواهبه وكل مجهوده وكل ذكائه ونشاطه للغرض الذى ألقى على صدق باشا ، هذا الجزء القاسى ، وبخاصة بعد أن كان فى الشهور الأخيرة بين الحياة والموت نتيجة هذا المجهود الجبار الذى هدد أعصابه وهدم كيانه ؟ ! أم أن فى الأمر سرّاً لا بد عما قريب يظهر ؟ لم يطل بالناس الانتظار للوقوف على هذا السر . فقد ألفت الوزارة الجديدة بعد زمن وجيز من اصطلاحها بالحكم لجنة تحقيق ، لتمحيص ما يقال عن العبث وعن مخالفة النزاهة فى إقامة (كورنيش) الإسكندرية .

فلم يكن للإسكندرية ، إلى أن تولت وزارة صدق باشا الحكم ، هذا (الكورنيش) البديع الممتد على شاطئ البحر الأبيض المتوسط من قصر رأس التين إلى قصر المنتزه . وقد أشار جلالة الملك فؤاد على صدق باشا بأن يقيم هذا (الكورنيش) ، فوضعت رسومه وطرحت عملياته فى المناقصة ، ورست على المقاول دانتارو ، وطلب إليه أن يتمه فى عامين اثنين . وجرى العمل فى (الكورنيش) ليل نهار وتم فى موعده . لكن الأقاويل تناثرت هاهنا وهناك بأن صدق باشا ، وغير صدق باشا من الموظفين المتصلين بهذا العمل ، قد أفادوا لأنفسهم بسببه ، وأن مخالفات جسيمة لما يقضى به القانون المالى وغير القانون المالى قد ارتكبت فى أثناء القيام به . وأيسر ذلك أن المقاول أقام ، فيما رددته هذه الإشاعات ، قصوراً وأصلح مساكن فى مقابل ضئيل يكاد يكون غير معقول ، أو هو غير معقول بالفعل .

تولت اللجنة التحقيق ، وبدأ الناس يتناقلون من أنبائه أموراً تأباها النزاهة كل الإباء « أكان ما تناقله الناس من ذلك صحيحاً ؟ أم كانت اللجنة متأثرة فى تحقيقها بالجو السياسى الذى قضى بتخلى صدق باشا عن ولاية الحكم ؟ لقد مال الجمهور أول الأمر لتصديق كل ما كان يسمعه ، وما كانت الصحف تنقل الكثير من أنبائه . فلو أن شيئاً منه لم يكن صحيحاً ، فما بال صدق باشا قد أعفى من منصبه وقد كان البرلمان القائم بمجلسيه من صنع يديه ؟ لكن البرلمان كان فى عطلة حينذاك . وهل ترى لو أن البرلمان لم يكن فى عطلة ، أكان ذلك يغير من مجرى الحوادث شيئاً ؟ لقد حل مجلس النواب خلال السنوات الثمان ، التى انقضت من يوم بدأت الحياة الدستورية ، أربع مرات عطل فى أثنائها خمس سنوات « وفى هذه السنوات الثمان لم تطرح من جانب النواب مسألة الثقة بالوزارة قط ، مع أن ثمانى وزارات استقالت أو أقيلت فى السنوات الخمس التى خلت قبل ولاية صدق باشا . لم يفكر الجمهور إذن فى موقف البرلمان من استقالة صدق باشا ، ولا فى عمل لجنة التحقيق فى

مسألة (الكورنيش) ، بل مال أول الأمر إلى تصديق كل ما كان يسمعه ، ثم هدأت الحدة حين طال بلجنة التحقيق المطال ، وحين أيقن الناس أن الأمر أدنى إلى أن يكون حرب أعصاب لن تترتب عليها نتائج حاسمة إلا أن تتناول بعض الموظفين بالإحالة إلى المعاش .

لم يكن البرلمان ليغير من مجرى الحوادث شيئاً ، لو أنه كان في دور الانعقاد حين استقال صدقي باشا وتألفت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا على النحو الذى ألفت به ، وحين ألفت الوزارة المذكورة لجنة التحقيق فى مسألة (الكورنيش) . وحسبك أن تذكر ما حدث على أثر استقالة صدقي باشا لتتيقن هذا الأمر . فقد كانت أغلبية مجلس النواب الساحقة يومئذ من حزب الشعب ، وكان صدقي باشا رئيساً لهذا الحزب كما سبق القول . فلما استقال صدقي باشا ، إذا أعضاء حزب الشعب جميعاً ينفضون من حول منشئه ، وإذا صدقي باشا يجد نفسه وحيداً لا يؤيده أحد ولا يجد من يعتمد عليه إلا نفسه . بل لقد اختار الحزب عبد الفتاح يحيى باشا لرياسته ، وإن شئت فقل إن عبد الفتاح باشا اختير لرياسة الحزب كما اختير لرياسة الوزارة ، فهرع إليه الأعضاء الذين تولتهم الحيرة يوم استقالة صدقي باشا ، وجعلوا يتساءلون : إلى أين يولون وجوههم ؟ ! ولم يكن عبد الفتاح يحيى باشا ليخضع نفسه بشئ من هذا . فقد ذكر غير مرة ، بعد سنين من هذه الحوادث ، أن جماعة من أعضاء الحزب ذهبوا إليه يتحدثون فى أمر من الأمور على نحو لم يعجبه ، فصاح بهم كى يدعوه وشأنه ؛ فهو يعلم كيف انضموا إلى الحزب ، وكيف ناصروه فى انتخابه لرياسته ! ولم يجد هؤلاء الأعضاء ما يجادلون به الرجل ، ولم يفكر أحد منهم فى ترك الحزب مخافة ما قد يترتب على ذلك فى جاهه ومصالحه .

فكر عبد الفتاح باشا ، أول ما تولى الحكم ، فى أن يجعل صلته بالأحزاب المعارضة صلة مودة وتفاهم ، أو كان ذلك شأنه على الأقل مع حزب الأحرار الدستوريين . فاختار موظفاً جعل يتردد علينا ، وينقل إلينا من أحاديث عبد الفتاح باشا عنا وتقديره لنا وحفظه مودتنا ، وينقل إلينا فى نفس الوقت من أنباء الوزارة ما نستفيد منه صحفياً . وكان جلياً أن الذين رسموا هذه السياسة اعتقدوا أن المعارضة وهنت قوتها ، بعد أن نفذ دستور صدقي باشا وانهقد برلمانه دورتين كاملتين ؛ وأن من المستطاع خلق جو من التفاهم ينتهى إلى التسليم بالأمر الواقع : من قيام هذا الدستور ، أو ينتهى على الأقل إلى خلق جو من الشقاق بين الهيئات المعارضة لهذا النظام ، ويكفل بذلك بقاء الدستور كما صدر ، برغم ما كان

من عنف المعارضة التي قامت ضده أول صدوره .

وقد خلق عبد الفتاح باشا ، بينه وبين المندوب السامي البريطاني ، مشكلة (بروتوكول) أول ما عاد سير برسي لورين من إنجلترا بعد انتهاء إجازته . فأى الرجلين يبدأ الآخر بالزيارة ؟ أهو رئيس الوزارة المصرية الجديدة ، أم هو المندوب السامي ؟ ولا أظن عبد الفتاح باشا خلقها لغاية سياسية ، أو أراد بها أن يظهر الرأي العام على أن بينه وبين الإنجليز من الخلاف ما يدفع هذا الرأي العام للإعجاب به ولناصرته . فبعد الفتاح باشا رجل صريح ، طيب القلب ، قلما يعرف المناورة السياسية . وهو إلى جانب ذلك رجل حساس في كل ما يتعلق بالكرامة الشخصية ، حساسية تزيد على المألوف عند غيره من السياسيين ، كما أنه من أكرمهم على نفسه وعلى الناس . وقد أراد قوم أن يخلقوا من هذا الخلاف موضع عطف على الرجل ، لكن الجو العام لم يساعد على خلق هذا العطف ؛ لاقتناع الجمهور برضا الإنجليز عن السياسة القائمة يومئذ في مصر ، وبأن هذا الخلاف ، أياً كان مرده ، لا علاقة له بمصلحة الدولة ولا بمطالب مصر . لهذا تناول كثيرون ما حدث بالتندر ، ولم يتغير اتجاه الرأي العام نحو الوزارة في كثير ولا قليل .

وكان طبيعياً ألا يتغير اتجاهنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، كذلك لهذا السبب . لكن رسول عبد الفتاح باشا إلينا لم ييأس من مواصلة حديثه معنا . ولعله كانت له فائدة من إطالة هذه المحادثات . على أنه بينما كان يوماً عند الباب الداخلى للحزب و « السياسة » نتحدث معي ، إذ أقبل محمد محمود باشا . فلما رآه قال له في صراحة : هل يظن عبد الفتاح يحيي باشا أنه يكسبنا ؟ بلغه عن لسانى أنه يطلب المحال ، وأنا لن نغير خططنا أو نعدل عن سياستنا !

كانت هذه الكلمة فصل الخطاب عند هذا الوسيط ، وإن تردد بعدها علينا ، ثم باعد بين زيارته ، ثم انقطع فلم نعد نراه .

كنت قد قمت في أثناء وزارة صدقي باشا ، بحملة في (السياسة) بالغة غاية العنف ضد التبشير والمبشرين ، وكان محمد باشا محمود قد أثر أن يتنحى الأستاذ إبراهيم عبد القادر المازني عن رئاسة تحرير السياسة ، وأن تسند إلى حفي بك محمود شقيق محمد باشا . وكانت النيابة قد بدأت تحقق معي في هذه الحملة ضد التبشير والمبشرين . ولما كانت الأنباء ترد إلينا عن نشاط الحركة التبشيرية في مصر وفي المعادى وفي المطرية وفي بورسعيد وفي غيرها من البلاد ، لم أجد في التحقيق ما يمنعني من أن أتابع حملتي الصحفية العنيفة على

هذه الحملة التبشيرية الأثيمة ، وأن ألقى على إدارة الأمن العام الأوربي في وزارة الداخلية المصرية تبعثها . واستمر الحال شهوراً دُعيت في أثنائها إلى النيابة غير مرة . فلما استقالت وزارة صدق باشا وخلفتها وزارة عبد الفتاح باشا يحيى انتهت الحملة التبشيرية ، ورأت النيابة أنها فرغت من التحقيق ، فجعلت تراجعها زمناً إلى أن انقطع كل رجاء في التفاهم بين الأحرار الدستوريين والوزارة . وبعد زمن غير قليل من انقطاع هذا الرجاء ، رفعت النيابة الدعوى علينا ، حفى بك محمود وأنا ، أمام محكمة الجنايات بتهمة أننا نحرض أهل الأديان المختلفة بعضهم ضد بعض . وتأجلت القضية غير مرة قبل أن تنظر ويحكم فيها .

وفي هذه الأثناء اتصلت بنا الأنباء بأن وزيراً يتخذ الحكم مطية لمنافع خاصة وأن نزاهة الحكم لذلك ليست فوق مستوى الشبهات . لم تكن مسألة (كورنيس) الإسكندرية إذن هي موضع الاتهام لعهد ذلك الدستور الذى نحاربه وكفى ، بل عهد وزير الأشغال بمقاولات كبرى إلى أحمد باشا عبود ، من غير أن تحترم أحكام القانون المالى والتقاليد المرعية في مثل هذه الأحوال . ونشرنا هذه الأنباء وأعدنا نشرها ، فلم يكذبها أحد ، وعلى العكس من ذلك اتصل بنا أن الأمر لم يقف عند مقابلة واحدة وأنه تعدى ذلك إلى ما يقنع الإنسان بأن الأمر لم يكن خطأ وقع فيه صاحبه عن غير قصد .

بدأنا حملة في هذا الموضوع كانت تغذيتها بالأنباء المفصلة يسيرة كل اليسر . ولم تكن في حاجة ، لتغذيها بالتفاصيل ، إلى أية مهارة أو مقدرة صحفية خاصة . فمن الخطأ الظن بأن ما يقع في دوائر الحكومة يمكن أن يبقى سراً مطوياً زمنياً طويلاً . ذلك أن الموظفين من جبلوا على النزاهة ، فإذا خولفت تحركت ضمائرهم وضاق صدرهم فلم يستطيعوا كتمان ما وقع بعلمهم ، فأحاطوا به من يملك إذاعته . ومن غير الموظفين من يصيبه من جراء محاباة غيره من الضرر ، أو يفوت عليه من الفائدة ، ما يدفعه إلى تقصى الأخبار والوقوف على الوثائق والمستندات ، ودفعها إلى الصحيفة التى تدفعها سياستها ، أو يدفعها عامل آخر ، إلى نشر ما يحدث من محاباة . بل لقد يرى بعض الموظفين أنهم غبنوا ، وأن غيرهم قدم عليهم بغير حق في رأيهم ، فهم يرون في إذاعة مثل هذه الأنباء شفاء لما في قلوبهم وانتصافاً لأنفسهم وانتقاماً من ظالمهم . وذلك ما حدث بعد أن أذعننا أنباء وزارة الأشغال . فقد كنا نتلقى بالتليفون أنباء مفصلة أدق التفاصيل ، وكثيراً ما كان أصحابها يكتبون أسماءهم عنا مكفين بأن يقسموا على صحة روايتهم لنا ، فكنا نؤجل النشر يوماً نتحقق في أثنائه مما قيل لنا ، فلا يمضى اليوم حتى تثبت صحة الرواية التليفونية ، بل حتى يزداد عليها من

الأدلة ما يننى من نفسنا كل ريبة أو شبهة . وكذلك جعلت « السياسة » تنشر كل يوم جديداً ، أو ما يشبه الجديد ، وجعلنا نعنّف في حملتنا عنفاً أثار الرأى العام ، وجر معنا بعض الصحف إلى التحدث فى الموضوع ، من غير أن يبلغ حديثها حد الحملة أو العنف .

ماذا عسى أن يصنع رئيس الوزارة وأى موقف يقف من هذه الحملة ؟ أيطلب إلى وزير الأشغال أن يتنحى عن منصبه ؟ لكنه أن فعل اعترف بأننا على حق ، فأضعف وزارته ، وبخاصة أن لعبود باشا صلات بلندن وبكثيرين من رجال الأعمال الإنجليز . لم يبق إذن إلا أن يجيئنا إلى ما كنا نطلبه ، ونلحف فيه ، من التحقيق فى الأمر عن طريق النيابة . وفعلاً بدأ لبيب بك عطية ، النائب العام ، يتولى التحقيق مع حفنى بك محمود . وأكبر الظن أن الوزارة كانت ترجو أن يقف التحقيق حملتنا . لكن (السياسة) لم تقف حملتها ، بل دأبت عليها وازدادت عنفاً فيها ، ثم اتخذ حفنى بك من التحقيق ذاته مادة لكتابة مقالات نفت قلمه فيها كل ما يحول بخاطره من معانى المعارضة للعهد كله . والتهكم به ، والغضب منه . واستمر التحقيق زمناً كانت الدعوى المرفوعة علينا ، لمقاومتنا التبشير ، تنظر فى أثنائه أمام محكمة الجنايات . وقد استغرقت المرافعات فى هذه الدعوى جلسات طويلة كثيرة ، ثم حكمت المحكمة على وعلى حفنى بك بغرامة سبعين جنيهاً يدفعها كل منا . وصدر هذا الحكم يوم السبت . وبينما كنت مساء الأحد بمنزلى ، دق التليفون وأبلغنى حفنى بك أن المحضر ذهب إليه فى بيته يطلب إليه بأمر النيابة أن يدفع الغرامة . فأخبرته بأن هذا التصرف مخالف للقانون ، لأن القانون الذى أصدرته وزارة صدق باشا ، والذى يقضى بأن تدفع كل صحيفة تأميناً ثلثائة جنيه فى وزارة الداخلية ، يقضى بأن تؤخذ الغرامة من التأمين ، فإذا لم تكمل الصحيفة تأمينها خلال خمسة أيام بعد استيفاء الغرامة منه منعت من الصدور . وأجابنى حفنى بك بأنه ذهب بالمحضر إلى أخيه محمد باشا فى كلوب محمد على ، وأن الباشا دفع الغرامة عنه وعنى ؛ لأن البنوك كانت مغلقة ، ولأن النيابة أمرت المحضر ألا يقبل شيكاً على البنك وفاء للمبلغ الذى حكم به .

وبينما كنت جالساً إلى مكتبى بالسياسة ساعة الظهر غداة ذلك اليوم ، دق التليفون . وخاطبنى النائب العام ، لبيب بك عطية ، وطلب إلى أن أذهب إليه بأسرع ما أستطيع . واستمهلته ساعة فأبى ، فركبت سيارتى وكنت فى مكتبه بعد دقائق من حديثه . ووجدت عنده الأستاذ مرقس بك فهمى المحامى عن عبود باشا الذى دخل مدعيّاً مدنياً فى تحقیقات نزاهة الحكم ، ثم رأيت حفنى بك فى جانب آخر من الغرفة الفسيحة ، يملى على كاتب

النيابة إجابته عن سؤال أو أسئلة وجهت إليه . وحييت وجلست فابتدري لبيب بك بقوله : أريد أن أسألك ، وأنت رجل شريف : أكتبت شيئاً مما يجرى التحقيق بشأنه أو كان لك يد فيه ؟ قلت : أتسألني بوصفك النائب العام ؟ قال : لا ! لبيب عطية يسأل الدكتور هيكل . قلت : إذن أجيبك . إنك تعلم أن نادى حزب الأحرار الدستوريين وجريدة « السياسة » فى بيت واحد . ورجال الحزب ، وفى مقدمتهم محمد باشا محمود ومحمود باشا عبد الرازق وجعفر باشا ولى ورشوان باشا محفوظ وغيرهم ، يحضرون كل يوم ظهراً ، ويحضرون كل يوم مساء ، فأجلس أنا وحفنى بك معهم . فإذا انعقد جمعنا تحدثنا فى شتى الشئون العامة ، واخترنا ما نراه صالحاً للكتابة ، وتبادلنا الراى فيما يكتب ، وعهدنا إلى محرر فى السياسة ، أو إلى رجل من رجال الحزب ، أن يتولى تحرير ما اتفقنا عليه . وقد أكتب أنا ، أو يكتب أحد رجال الحزب الحاضرين ، أو يكتب محرر فى السياسة . فإذا ترتبت مسئولية فهمى واقعة علينا جميعاً .

قال لبيب بك : المسألة كبرت ! يعنى أننا يجب إن أردنا أن نسألك أن نسأل هؤلاء الباشوات جميعاً ؟ !

وتدخل الأستاذ مرقس فهمى قائلاً : الدكتور هيكل بك على حق . فهو عضو فى مجلس إدارة الحزب ، شأنه شأن من تحدث عنهم .

وسكت النائب العام وأراد أن يتناول بالحديث مسألة أخرى ، فأردت من ناحيتى أن أنتهز الفرصة فأبين له عدم احترام النيابة القانون ، فقلت : وما دمت قد حدثنى حديث لبيب بك عطية إلى الدكتور هيكل . فاسمح لى أن أوجه بهذا الوصف نقداً لتصرف النيابة فى أمر خالفت فيه القانون !

فإذا الرجل يعتدل على كرسية لسماع هذه العبارة ، ويقول :

- لا تنس أنك تخاطب النائب العام !

قلت : فليكن ! وسواء أكان خطابى للنائب العام أو للبيب بك ، فأنا أوجهه وأحمل مسئوليته . فهل تسمح لى ، ولك بعد ذلك رأيك ! أنك تعلم أن محكمة الجنابات أصدرت من ثلاثة أيام حكمها بتغريمى وتغريم حفنى بك سبعين جنيهاً على كل منا فى قضية التبشير . وأول من أمس ، يوم الأحد ، كانت البنوك مغلقة . مع ذلك ذهب المحضر إلى دار حفنى بك لينفذ حكم الغرامة ، بمعنى أنه إذا لم يدفع قبض عليه وحبس . ولولا أن محمد باشا محمود أخذ المبلغ من كلوب محمد على ودفعه عن حفنى بك وعنى ، لاتخذت النيابة هذا الإجراء ،

إجراء القبض والحبس . هذا مع أن قانون المطبوعات لا يجيز هذا التصرف . فالمادة التاسعة منه صريحة في أن حكم الغرامة على الصحف يُقتضى من التأمين المدفوع عن الصحيفة إلى وزارة الداخلية . والمبلغ المحكوم به علينا ، ومجموعة مائة وأربعون جنيهاً ، أقل من تأمين (السياسة) وقدره ثلثمائة جنية . فكيف سوغت النيابة لنفسها هذا التصرف المخالف لحكم القانون ، ولييب بك هو النائب العام المشرف عليها ؟

أخذ النائب العام بما قلت ، وسأل : أصبح أن قانون المطبوعات فيه مثل هذا النص الذى تقول عنه ؟

ومد الرجل يده إلى (ورقة) بجانبه ، وجاء بقانون المطبوعات ، وتلى المادة التاسعة فإذا هى كما ذكرت . ولم يكذب يتم تلاوتها حتى قال الأستاذ مرقس : النص صريح والدكتور هيكلك بك على حق .

وعقب لبيب بك بقوله : هذا صحيح ، ثم دق التليفون إلى رئيس نيابة الاستئناف ، محمود بك منصور ، وخاطبه قائلاً :

— محمود بك ! الدكتور هيكلك بك عندى هنا . وهو يوجه إلى النيابة عتاباً له الحق فيه . ذلك تنفيذ النيابة حكم محكمة الجنايات الأخير على النحو الذى نفذ به . فقانون المطبوعات لا يسمح بهذا ، وأرجو لذلك مراعاة هذا الأمر فى المستقبل .

لست أدري ما الذى أجاب به رئيس نيابة الاستئناف ! لكن معاتبة النائب العام له لم تزد على مجرد ملاحظة يريد اتباعها فى المستقبل . والطريف أننى سمعت بعد ذلك أن محمود بك منصور قص نبأ هذا الحديث التليفونى بين النائب العام وبينه لبعض أصدقائى ، وعلق عليه بقوله : والعجيب أنه هو الذى أمر بالتنفيذ على هذا النحو ، وأننى لفت نظره إلى حكم قانون المطبوعات ، فأمرنى ألا أقف عنده وألا ألقى إليه بالاً !

وانتهى كاتب النيابة من تسجيل أقوال حفى بك . وجاء إلينا فسألنى النائب العام فى المحضر ، فأملت العبارات التى ذكرتها له من قبل ، وانتهى بذلك دورى فى تحقیقات نزاهة الحكم . أما حفى بك فرفعت عليه الدعوى أمام محكمة الجنايات ، وادعى فيها عبود باشا بالحق المدنى .

لست أعرف قضية أثارت اهتمام الرأى العام المصرى ، منذ أعلن استقلال مصر ، ما أثارت قضية نزاهة الحكم ، اللهم إلا قضية (السياسة) فى عهد سعد زغلول باشا . وقد سمعت محكمة الجنايات فى قضية نزاهة الحكم هذه من الشهود ومن المرافعات ما استغرق

أسابيع متتالية ، فكان اهتمام الصحف واهتمام الجمهور بكل ما يحدث في المحكمة بالغاً غاية مده . والواقع أن طبيعة الناس في مصر لا يثيرها شيء ما يثيرها العبث بالحكم . كذلك كانت وكذلك بقيت ، لأن الذين تولوا الحكم في مصر خلال العصور الأخيرة كانوا أقوياء متحكمين ، فكان كل ما يضعف سلطانهم وبأسهم بعض ما يصفق له المحكومون الذين ينوعون بهذا البأس وهذا السلطان .

وفما كانت محكمة الجنايات تسمع الشهود والمرافعات ، دعاني محمد باشا محمود يوماً ، وأخبرني أن حفي بك ذكر له أن عبود باشا يريد أن يصلحنا في الدعوى ، فهو يريد أن يقف على رأى في هذا الأمر . ولم أعجب مما سمعت ، وإنما كان عجبى وعجب الناس جميعاً ما يروونه من خروج حفي بك مع عبود باشا عقب انتهاء كل جلسة ! وسألت محمد باشا : وما هو أساس هذا الصلح ؟ قال : لا أدري ، سل حفي ! قلت : إننى لا أتصور للصلح في هذه القضية أساساً معقولاً . لقد اتهمنا الرجل . أترانا نسحب اتهامنا فنكون من الكاذبين ؟ أم تراه يقر هذا الاتهام ، فيعترف أنه هو وزير الأشغال من العابثين بحقوق الدولة ومصلحتها ؟ !

قال محمد باشا : وما عليك أن تلقى عبود أنت وحفي لتقف على ما تريد أن تقف عليه ؟ قلت : لا مانع عندى !

وأخبرني حفي بك أنه ضرب لعبود باشا موعداً بفندق شبرد الساعة الثامنة من مساء اليوم نفسه . فلما ذهب في الموعد المحدد وجدت عبود باشا ولم أجد حفي بك ، وانتظرنا حضوره زمناً فلم يحضر . فسألت عبود باشا عن الأساس الذى يعرضه للصلح الذى يريده . فكان جوابه : إن حفي بك هو الذى عرض عليه الصلح . فسألته : وهل سألت محاميك في هذا الأمر ؟ ! قال : لا ! قلت : خير أن تسأله ، فإذا وجد أساساً عاودنا الحديث في الأمر . وكان هذا اللقاء هو الأول والأخير ، فلم يتجدد بعده حديث في الصلح ، بل سارت القضية في طريقها إلى أن صدر الحكم فيها .

كشفت هذه القضية عن ظواهر لا تسر . فكان من الشهود الذين سمعوا من اضطربوا لدى مناقشة المحكمة إياهم ، فاضطربت ثقة المحكمة بهم برغم أنهم كانوا في مراكز سامية . وكم كشفت المرافعات في الدعوى عن أمور تجرى لا تعرف القانون ولا يعرفها القانون ! وكما أبدت ملاحظات لو أنها أبدت في غير مصر لترتبت عليها آثار ونتائج لم يفكر أحد من القائمين بالأمر عندنا في مثلاً ! بل كم من أشخاص كان لهم في هذه القضية موقف خاص

ما لبث أن نسي بعد حين ، فارتفعوا فى مناصبهم وفى احترام الناس وتقديرهم إلى السماء الأعلى ؟ !

استغرق نظر هذه القضية أسابيع كما قدرت ، ثم حكمت المحكمة فيها بالبراءة . ترى ، هل ذكرت الوزارة التى وصمها هذا الحكم قول سعد زغلول : لو أن القضاء لطمنى هذه اللطمة لخررت مغشياً علىّ وفارقت منصبى ؟ ! كلا ! بل كفى أن تطعن النيابة فى الحكم بالنقض والإبرام لترى الوزارة فى هذا الطعن مسوغاً لبقائها فى الحكم . وبقيت إلى أن أيدت محكمة النقض الحكم فى أهم أجزائه ، ثم بقيت بعد ذلك وكأن حكماً لم يصدر ، وكأن الأمور تجري فى مجراها العادى ، وكأن ما بينها وبين المعارضة لا يزيد على أيهما يغيظ الآخر ، ويدفع إلى نفسه الألم والكمد !

على أن الإنجليز شعروا بأن عليهم مسئولية عن هذا الموقف ، موقف التأيد لوزارة ليست نزاهتها فى الحكم فوق مستوى الشبهات ، أو كذلك قالوا على لسان صحفهم على الأقل . ولعلمهم شعروا كذلك بأن الأحوال الدولية فى أوروبا تتطور تطوراً يقتضيهم كسب مودة الشعب المصرى . ولا سبيل إلى كسب هذه المودة ونظام الحكم الذى حاربه هذا الشعب قائم ، والبرلمان الذى انعقدت تنفيذاً لهذا النظام قائم كذلك . لا بد إذن من أن يظهروا على مسرح السياسة المصرية فى مظهر الغاضب لنزاهة الحكم ، وأن يجعلوا ظهورهم هذا محسوساً عند الشعب ، وأن ينهى تدخلهم هذه المعركة التى ظلت قائمة بين دستورين أربع سنوات حسوماً . وليس حتماً أن تنتهى المعركة إلى انتصار حاسم لأحد الدستورين ، بل حسب التدخل البريطانى أن يُنحَى الدستوران معاً من الميدان ، ثم لنتظر الفريقان المتخاصمان من المصريين ما تتمخض عنه الأيام ، وليرقب الإنجليز تطور الحوادث ليرتبوا عليها من النتائج ما يتفق وسياستهم الدولية فى أحوال العالم الدقيقة يومئذ !